



المركز الاستشاري
للدراسات والتوثيق

تعنى برصد المخاطر والمؤشرات وتحليل
الاتجاهات الاقتصادية

إعداد: مديرية الدراسات الاقتصادية

النشرة الاقتصادية

العدد التاسع: آذار 2023

المحتويات

3	 أولاً: اتجاهات وقضايا
3	 1. 2022.. أوهام تملأ الفراغ
7	 2. أزمة التضخم المفرط في لبنان: ظاهرة اعتيادية أو عملية متعمدة
12	 3. عن مقولة ثالث أسوأ أزمة منذ 1850
21	 4. تقديرات خط الفقر في لبنان لعام 2022
27	 ثانياً: تقارير وبرامج
27	 1. تقييم السياسات التجارية في لبنان
27	 2. مقترحات لزيادة الإيرادات البلدية
30	 ثالثاً: مؤشرات اقتصادية كلية
30	 1. حصة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي
31	 2. منشأ الواردات العشر الأولى للبنان 2021-2022
32	 3. ميزانية المصارف المجمعّة
32	 4. احتياطي العملات



أولاً: اتجاهات وقضايا¹

1. 2022.. أوهام تملأ الفراغ

كان عامًا لإدارة الأزمة إنما على الطريقة اللبنانية ومن دون تفويض سياسي وخارج المؤسسات المنتخبة وبلا أي خطة، إلّا إذا عُدت خطة الإجراءات العشوائية والمتفرقة الحالية مثل: تزوير خسائر القطاع المصرفي وإصدار تعاميم تبقي قيد العمل مصارف متعثرة أو مفلسة عمليًا، والتمويل بالتضخم للقطاع العام والتسديد المقتن للودائع، والرفع الكامل تقريبًا للدعم دون التعويض على المتضررين، والمسار المتناقل لإجراءات الإنقاذ (حتى الآن 9 مسودات لمشروع قانون معالجة أوضاع القطاع المصرفي)، وإعادة تدوير السيولة بين الدولار الأميركي واليرة اللبنانية وبين المصرف المركزي ومنصة صيرفة وكبار صرّافي السوق الموازية، وإعطاء مصرف لبنان موقعًا محوريًا في إدارة أزمة كان مسؤولاً رئيسيًا عنها، هذا فضلًا عن الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي ثم المماطلة في تنفيذ بنوده.

لكن الأكثر بروزًا في عام 2022 كان انكشاف الأوهام التي غلّفت السياسات والتوجّهات المتصلة بالأزمة، وعلى رأسها جعل السياسة النقدية من جديد بديلًا من السياسات الأخرى، والاعتقاد بإمكانية التكيف مع الأزمة من خلال الحلول التلقائية ودون إجراءات جذرية.

سياسة نقدية بلا مصارف!

في العام الماضي اتخذت السلطة النقدية منحى جديدًا قائمًا على استبدال المظلة الخارجية التي استقوت بها لعقود مضت، بمظلة داخلية ذات تكاليف نقدية مرتفعة. ففي أكثر من مناسبة عمد المصرف المركزي إلى تقديم "خدمات" ذات طابع "سياسي" للسلطات الأخرى، كما في التعميم 161 الذي حقّق استقرارًا ساعد على إجراء الانتخابات النيابية بموازاة تراجع في الموجودات الخارجية لا يقلّ عن ملياري دولار، ثم في التعميم الصادر في آخر العام (27 كانون الأول 2022) الذي

نصّ على شراء مصرف لبنان كلّ الليرات اللبنانية مقابل الدولار بسعر منطّة صيرفة. وظهر هذا النوع من الخدمات في دعم رواتب القطاع العام من خلال المنطّة نفسها، للتعويض عن عجز السلطة المالية في استيعاب كلفة تصحيح مدروس للأجور في الموازنة العامة.

ومع ذلك فإنّ ما يُنظر إليه بوصفه إدارة للأزمة من قبل السلطة النقدية يستند في واقع الحال إلى فرضيات هشة تشبه في منطقتها الفرضيات الخاطئة التي استند إليها منذ التسعينيات على الصعيد نفسه، وأولها دعم سعر الصرف بوسائل نقدية لا اقتصادية، وهذا يجلب مخاطر كبيرة لمسنا بعض آثارها في السنة الماضية التي شهدت ارتفاعًا كبيرًا في فاتورة الاستيراد، لأسباب ظرفية واستثنائية من ناحية كارتفاع أسعار المشتقات النفطية، وتكثيف الاستيراد تحسبًا لرفع سعر الصرف الجمركي، والإنفاق واسع النطاق على استيراد تجهيزات الطاقة الشمسية...، ولأسباب ذات صلة بدعم سعر الصرف من ناحية ثانية بأموال آتية من خارج دورة الإنتاج ولا تدخل ضمن مكونات الدخل الوطني المتاح، وفي مقدّمها تسهيل احتياطات مصرف لبنان والسحب من المذخرات المحفوظة على شكل عملات صعبة مخزنة في المنازل.

ومن الفرضيات الموهومة الأخرى إمكانية تسيير السياسة النقدية من دون قطاع مصرفي، علمًا أنّ من الأدوار التي تعطي المؤسسات المالية أهميتها ومبرر وجودها نقل تأثيرات السياسة النقدية إلى الأسواق Transmission of monetary policy التي من خلالها يصل المصرف المركزي إلى القطاع المالي ومنه إلى باقي الاقتصاد، وفي صدارة الأهداف التي تسعى السلطات النقدية في العادة إلى تحقيقها في هذا المجال كبح معدلات التضخم من خلال خفض الفوائد أو زيادتها، والتحكّم بالكتلة النقدية الذي بات الهدف الرئيسي لأكثر من 80 بالمئة من المصارف المركزية في العالم.

وبما أنّ التأثير في الكتلة النقدية وأسعار الفائدة هو من الأهداف الوسيطة التي لا تحقّقها المصارف المركزية بصورة

¹ تتضمّن هذه الفقرة دراسات وتقارير من إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق



مصرف لبنان من أدوات تدخلية أضعف إلى أبعد الحدود التفاعل المطلوب بين الاقتصاديين النقدي والحقيقي.

عجز خارجي لا تعوّضه التدخلات

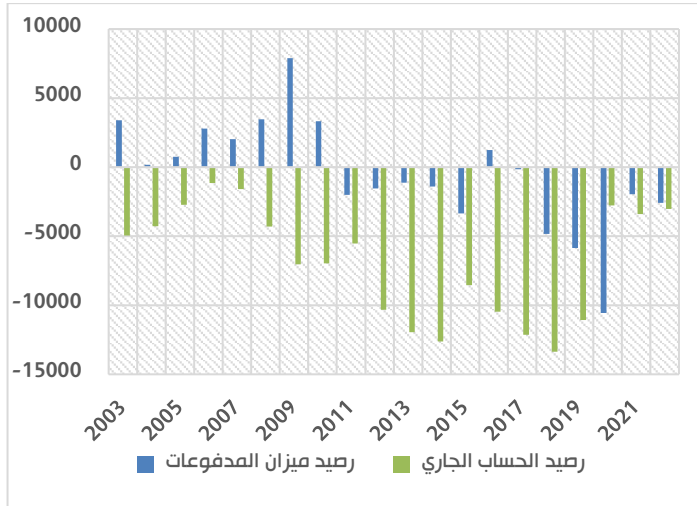
وحتى لو تمكّن المصرف المركزي من إدارة السيولة بالليرة اللبنانية بالشكل المطلوب بمعزل عن التعافي المصرفي فسيبقى عاجزاً من دون مصارف سليمة عن استقطاب العملات الأجنبية وإعادة تكوين الاحتياطيات منها إلّا بصورة مؤقتة وبوتيرة بطيئة غير مستدامة. فلبنان، وللمرة الأولى ربما في تاريخه الحديث، يقف وجهاً لوجه أمام مشكلته الاقتصادية الجوهرية والمزمنة المتمثلة في نقص الإنتاج وضعف الإنتاجية التي كانت تُغطّى في السابق بتدفق السيولة من الخارج، وبتعبير أدقّ كان عجز الحساب الجاري الذي يعبّر عن ضعف إنتاجية الاقتصاد اللبناني يُغطّى بحساب رأس المال ولا سيّما منها التدفّقات قصيرة الأجل التي كانت مساهمتها أساسية في توازن ميزان المدفوعات وتحقيقه الفوائض في سنوات عدّة. ومع جمود هذا الحساب بسبب أزمة القطاع المصرفي بات رصيد ميزان المدفوعات مطابقاً تقريباً لرصيد الحساب الجاري (أنظر الرسم البياني رقم 1) ما سيعرضه لعجز متواصل في الميزان المذكور، ويجعل رصيده المالي في وضعيّة مدين (صافي اقتراض) بصورة دائمة ما لم يُجر إصلاحات بنوية في اقتصاده.

ولعلّ هذا ما يفسّر لنا عقم التدخلات التي يديرها مصرف لبنان في الأسواق واضطرابها وكلفتها العالية وتراجع قدرتها على إبطاء تدهور سعر الصرف. وسيجد المصرف المركزي نفسه مضطراً إلى تقليص حضوره في السوق مع نزوب احتياطياته، وربما يتوقف عن التدخل كلياً إلّا لتغطية سحبات المودعين، عندما تصل موجوداته من العملات الأجنبية إلى ما يساوي القيم المطلوبة لردّ الشريحة التي تقلّ عن 100 ألف دولار، وبما أن الدفع يُفترض أن يكون مناصفة بالليرة اللبنانية والدولار وبالتساوي بينه وبين المصارف فإنّ القيمة التي يجد مصرف لبنان نفسه مضطراً للاحتفاظ بها لتمويل هذه العملية تتراوح بين 4 مليارات و5 مليارات دولار أميركي. وما لم تتغيّر الأوضاع نحو الأحسن فإنّ المسافة الزمنية التي تفصلنا عن الوصول إلى هذا الرقم تعادل سنة ونصف السنة على الأكثر.

مباشرة، فإنّ الطريق إليها يكون باستعمال أدوات مباشرة تخضع لسيطرتها الكاملة، ومنها كما هو معروف: تغيير كلّ من نسبة الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم وتنفيذ عمليات السوق المفتوحة، وهذا فضلاً عن أدوات غير تقليدية (لا تُستعمل في بلادنا) كالتي اعتمدها الاحتياطي الفدرالي الأميركي بعد أزمة 2008 ومنها التسيير النقدي الكمي Quantitative easing والتسيير الائتماني credit easing.

هذه الأدوات التي لا غنى عنها في أي سياسة نقدية فعّالة باتت معطّلة في لبنان بتعطّل القطاع المصرفي وشلله. فيما باتت القناة الوحيدة الالتفافية المتاحة أمام مصرف لبنان للتأثير على المجمّلات النقدية مقتصرة على طباعة النقود وضخها مباشرة في السوق من خلال الصّرافين، أو من خلال الحضور المباشر في السوق عبر الوكلاء، وابتداء قنوات لا تتآلف مع الطرق المألوفة في عمل السلطات النقدية في العالم، وفي مقدّمها منصة صيرفة تعمل بصورة غير شفافة ويتدخّل فيها دور المصارف مقارنة بأدوار لاعبين طارئين أو هامشين في السوق النقدية كالتجار والمضاربين والصّرافين. وفي حين شكّلت منصة صيرفة باباً دواراً لضخ السيولة تارة وسحبها تارة أخرى فإن المصارف هي القناة الأخرى التي تحوّلت إلى نوافذ ضخّ للسيولة الطازجة بالليرة واللبنانية والدولار الأميركي لتسديد جزء من سحبات المودعين بالليرة اللبنانية. ولا تكفي هاتان القناتان لتحقيق الأهداف المقرّرة فضلاً عن أنهما تغذيان تيار الاستهلاك أو المضاربة في جانب الطلب، دون تأثير على جانب العرض والإنتاج في ظلّ التوقّف شبه التام للائتمان المصرفي المخصّص للاستثمار.

وما يقلّل من مرونة الأسواق النقدية في تمويل الاقتصاد والتفاعل مع حاجاته فقدان المصارف القدرة على خلق النقود الكتابية (نقود الودائع أو النقود الداخلية Inside money في مقابل النقود الخارجية Outside money الورقية التي يصدرها المصرف المركزي). وتمثّل النقود الكتابية في العادة الجزء الأكبر من الكتلة النقدية بتعريفاتها الضيقة والواسعة M_1 و M_2 و M_3 ، ويتأثر حجمها وقدرة المصارف على خلقها بالمضاعف النقدي ومضاعف الائتمان المرتبطين ارتفاعاً وانخفاضاً بدورة النشاط الاقتصادي. وهذا يعني أن ما استحدثته



رسم بياني رقم 1: أرصدة ميزان المدفوعات والحساب الجاري في المدة 2022-2003

أي تكيف مع الأزمة؟

كان مرور الوقت هو الرهان الأساسي للساعين إلى تجنب كأس التصحيحات المرّة، بعد أن يعتقد الناس بزعمهم على إيقاع الأزمة، لكن الفئات ذات التكوين الاجتماعي الضعيف دفعت ثمنًا باهظًا يفوق قدرتها على التحمل جزاء هذا الزعم. تؤكد ذلك مؤشرات عدّة سيرد بعضها في صفحات هذه النشرة، ومنها أنّ خمس اللبنانيين فقط باتوا يحظون بالأمن الغذائي الكامل، والنسبة أقلّ من ذلك في مناطق وأقضية الحرمان المعروفة، وصار أكثر من نصف اللبنانيين يعاني من الفقر متعذد الأبعاد، ووقع ثلاثة أرباعهم في بطالة كلّية أو جزئية أو مقنعة.

لكن هل حصل تكيف اقتصادي؟ توحى المعايينات المباشرة أنّ بعض القطاعات تفلت تدريجيًا وبدرجات متفاوتة من قبضة الأزمة، وأكثر ما يبرز ذلك في الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة أو قليلة التعقيد، والتي تعمل في العادة ضمن دائرة الاقتصاد النقدي (الكاش). ويروج مصرف لبنان لمؤشرات إيجابية عن بؤادر نموّ وصل إلى 2 بالمئة في العام الماضي، بل إنّ البنك الدولي الذي ما زال يتبنّى في تقاريره مقاربات متشائمة تجاه الوضع المالي والاقتصادي للبنان خفّض في تقريره الأخير تقديرات الانكماش من 7 بالمئة إلى 5 بالمئة تقريبًا. والغريب في أمر تقديرات مصرف لبنان أنّه يعتمد على ما يسمّيه المؤشر الاقتصادي العام Lebanon Coincident Index، والذي خسر حوالي ثلثي قيمته من نيسان 2018 حتى

وفي هذا السياق لا بدّ من إعادة تقويم تجربة الدعم بوصفها شكلاً من أشكال التدخل النقدي في السوق لا مجرد تحويلات اجتماعية غرضها السيطرة على أسعار السلع الأساسية. ففي مقابل قرار المصرف المركزي في آب 2021 التوقف عن الدعم واسع النطاق اضطر إلى تكثيف تدخلاته من خلال منطة صيرفة وبالوسائل الأخرى المتاحة لتخفيف أثر قراره هذا. صحيح أنّ تراجع القيم المطلقة لموجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية تباطأ مع مرور الوقت، فتدثت هذه الموجودات بقيمة 9.3 مليار دولار أميركي بين تشرين الأول 2019 وتشرين الأول 2020 ثم بقيمة 5.83 مليار د.أ حتى تشرين الأول 2021 وبقيمة 4 مليارات د.أ حتى نهاية شهر تشرين الثاني عام 2022 (أي بتراجع إجمالي يقدر بـ 18.7 مليار د.أ من بداية الأزمة)، إلّا أنّ الوتيرة النسبية للتراجع بقيت تقريبًا كما هي، حيث فقدت الموجودات الأجنبية 31.7 بالمئة من قيمتها الإجمالية في المدة الأولى ثم 26.9 و 27.7 بالمئة على التوالي في المذتين اللاحقتين.

لكن الأكثر بروزًا في هذا المجال كان تقلص فعالية التدخلات في لجم انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية ما يدلّ على حصول تكيف سلبي من قبل المتعاملين في الأسواق، ووقوع الإجراءات النقدية في مدار توقّعات الأفراد فضلًا عن تأثيرات تعاضم فجوة الحساب الجاري على الاستقرار النقدي. ففي السنة الأولى التي أعقبت الأزمة (2020) خسرت الليرة اللبنانية ما مقداره 78 بالمئة تقريبًا في مقابل تدخل بمقدار 9.3 مليار دولار أميركي (بما فيه المخصص للدعم والذي يصبّ في نهاية المطاف في مصلحة ضبط أسعار الصرف)، فيما خسرت العملة الوطنية حوالي 84 بالمئة من قيمتها في العامين التاليين (2021 و 2022) في مقابل تدخل في السوق ناهز عشرة مليارات دولار.



لجنة الموارد والركود التضخمي، الذي يدلّ عليه تضخم فاتورة الاستيراد عام 2022 إلى مستوى غير مسبوق، بحيث وصلت إلى ما بين 80 بالمئة و125 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على اختلاف تقديرات الناتج. ومن الوقائع الدالة على ذلك أيضًا تقلص الفارق بين مؤشر أسعار السلع القابلة للمتاجرة ومؤشر الأسعار الأخرى، علمًا أن المنتجات التي لا تقبل المتاجرة الدولية (كالعقارات والخدمات الشخصية والمنافع الاجتماعية..) تنخفض أسعارها بحدة خلال الأزمة مقارنة بغيرها. وسنصادف أيضًا معطيات عدّة تشير إلى أن القطاعات الأعلى إنتاجية كانت ولا تزال الأكثر تضررًا من الأزمة².

وبالنتيجة،

سواء كان مصدر تمويل الإنفاق والطلب هو السيولة التي يضخها مصرف لبنان بالليرة اللبنانية، أو تحويلات المغتربين أو السحب من الموجودات الأجنبية، فإنها تفاقم الأزمة ولا تساعد على تحقيق تكيف تلقائي كالذي عرفه لبنان في أوقات سابقة، وليست هي البديل المناسب لانتظام التمويل الذي يشمل جانبي الإنتاج (العرض) والإنفاق (الطلب) ويُبقي على فائض كافٍ لتسوية تدريجية للخسائر واستعادة التوازن المالي.

وهذا يفضي بنا إلى وهم آخر هو إمكانية تخطي الأزمة بأقل قدر من التغييرات، فيما تنطوي المعالجات الناجعة على إجراءات متكاملة ومنظمة، وتستدعي في الغالب نزاعات وتسويات في الداخل وصراعات ومساومات مع الخارج. ولعلنا نفق اليوم بين ثلاث فئات في النظر إلى الأمور، فئة ترفض أي إجراء يلحق الضرر بمصالحها أو ويعرضها للمساءلة، وفئة ثانية تحصر مقارباتها بما تطلبه المؤسسات الدولية ولا سيما منها البنود الثمانية الواردة في اتفاق الإطار مع صندوق النقد الدولي، وفئة ثالثة مازالت تراهن على إصلاحات أعمق وأبعد مدى مما هو مطروح، فإذا كان الصندوق يُصوّر بأنه المدخل الوحيد للحلّ، فلا بد أن يكون الاتفاق معه إن حصل هو

نيسان 2022 ثمّ استردّ 7.7 بالمئة من هذه القيمة في شهر أيار الماضي، بزيادة مقدارها 20 بالمئة عن الشهر السابق. هذا الارتفاع الملموس في المؤشر إنما يتصل بالطريقة الهجينة التي يُحتسب فيها، والتي إن كانت ملائمة أصلًا فإنها لا تتناسب البتّة مع الأوضاع الحالية للبنان، فالمؤشر المذكور يتضمن متغيّرات غير ذات دلالة في الوضع الحالي، مثل مقايضة الشيكات وإنتاج الكهرباء وطلبات الاستعلام من مركزية المخاطر في مصرف لبنان...

حتى لو سلّمنا جدلًا بوجود تحسّن ما في الأداء الاقتصادي العام للبلد فلا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ هذا النمو ظرفي وغير قابل للاستمرار ربطًا بالطريقة التي يحدث فيها. ففي واقع الحال أثنى تمويل النشاط الاقتصادي في العام الماضي من مصادر لا تتصف بالاستدامة والفعالية، كالسحب من المدّخرات وتسييل الأصول المالية والحقيقية التي راكمها المواطنون في السابق، إلى جانب الأصول الأجنبية المودعة في المصارف والتي تُسحب بالعملة المحلية التي يصدرها لهذا الغرض المصرف المركزي، أو بالدولارات النقدية المسحوبة من الموجودات الخارجية المتبقية لديه. وتتيح التعاميم التي يصدرها مصرف لبنان تسييل الودائع المحتجزة لدى المصارف على شكل دفعات منتظمة ومتساوية، وهذا يحوّل طبيعتها من أصول مالية ومدّخرات إلى مداخل.

وبخلاف التأثيرات الإيجابية لتيار الدخل الناتج عن دورة النشاط الاقتصادي الاعتيادي ويتساوى بالتعريف مع تيار الإنفاق (الاستهلاكي والاستثماري)، ويحقّق التوازن الاقتصادي المطلوب بين العرض الكليّ AS والطلب الكليّ AD، فإنّ التمويل من خلال السحب من المدّخرات يحفّز التضخم ويترك تأثيرات محدودة ومتلاشية الأثر على النمو. هذه الطريقة في التمويل تغدّي قطاعات منخفضة الإنتاجية، وتعزّز الإنفاق على السلع المستوردة وعلى الخدمات المحلية غير القابلة للتبادل الدولي في آن معًا. وهذا يضع الاقتصاد تحت رحمة مزيج من

جودة الطعام و83 بالمئة اضطروا إلى الاستغناء عن أكثر من وجبة غذائية خلال الأسبوع.

أنظر:

Leila Dagher; For Inclusive Fair Covid-19 Socio-Economic Recovery Measures in Lebanon; AUB; Nov 19 2022.

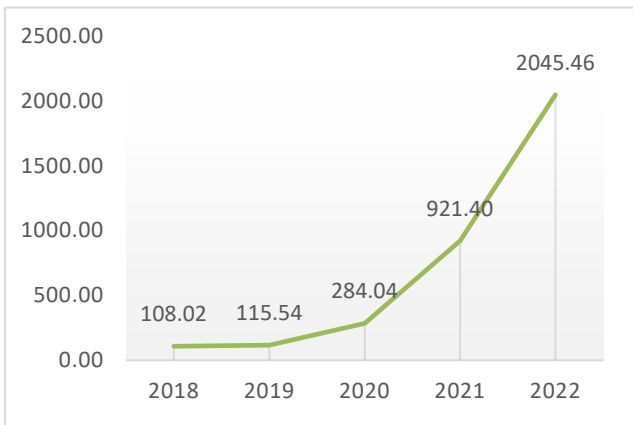
² يتبين من أحد الاستطلاعات الذي شمل 7 قطاعات اقتصادية هي: تجارة التجزئة، التصنيع، الصحة، البناء، الأطعمة والأشربة، الزراعة، التعليم، أن القطاعين الأخيرين كانا الأكثر تضررًا، حيث صرّح 91 بالمئة من العاملين في التعليم أنّ رواتبهم انخفضت، و89 بالمئة عدم حصولهم على دفعات أو تحويلات بالدولار الأميركي، واضطر 94 بالمئة من العاملين في هذا القطاع إلى التخفيف من



سيؤثر سلباً على الجانب الآخر منها. إذ إن تطبيق سياسة نقدية توسعية والتوسّع في الإنفاق لتحريك الطلب الكلي، على سبيل المثال لمعالجة الركود من شأنه تسعير الجانب الآخر من المشكلة، أي التضخم. والعكس صحيح أيضاً.

أما في واقع الأزمة فإننا نشهد حالياً تضخماً جامداً يزيد من تكاليف المعيشة على كل المستويات، بالتزامن مع ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة، ونموً سلبياً في الناتج المحلي يؤدي إلى انخفاض كبير في متوسط المداخيل. وكل ذلك يترافق مع عجوزات كبيرة في الحساب الجاري والموازنة العامة وانهيار تام لقطاعه المالي وعملة الوطنية. وبطبيعة الحال فإن أي تفكير أو محاولة سواء للتعامل بفاعلية مع هذه الأزمة أو لإيجاد مخرج لها يحتم بداية فهم حقيقتها وأسبابها الفعلية. الأمر الذي تسعى إليه هذه الورقة من خلال استقراء المؤشرات أدناه، في محاولة لتقطي عن أبعاد العلاقة بين التضخم الحاصل والتدهور المتواصل في سعر صرف الليرة وما بينهما من سياسات مالية ونقدية.

أولاً- تطوّر مؤشر أسعار المستهلك ومعدّلات التضخم السنوي: يتبين بحسب الرسم البياني رقم 1 أدناه أن معدّل الزيادة التراكمية في أسعار السلع والخدمات محلياً قد بلغ حتى سنة 2022 حوالي 2045.46 بالمقارنة مع سنة 2018، أي أن الأسعار تضاعفت أكثر من 19 مرة خلال الفترة المذكورة. أما الزيادة السنوية لمعدّل التضخم محلياً فقد بلغت 171,2% سنة 2022 بحسب الرسم البياني رقم 2، وذلك مقابل 6,5% على الصعيد العالمي.



رسم بياني رقم (1): المؤشر التراكمي لأسعار المستهلك للفترة 2018-2022 (100=2013)

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

الخطوة الأولى في استراتيجية خروج من الخضوع الدائم له، تحرّرنّا من الأفق الضيق لخياراته، والمضمون الاقتصادي الضعيف لوصفاته، والمشروطية المفرطة التي تضع المتعاملين معه في طريق دائري يجدد منطلقات الأزمة ويعيدهم تكراراً إليها.

2. أزمة التضخم المفرط في لبنان: ظاهرة اعتيادية أو عملية متعمّدة

تلقي هذه المقالة الضوء على ما يبدو في الظاهر على أنه أزمة ركود تضخمي مفرط ما زالت تعصف بالبلاد وترتدّد شدة وتأثيراً، وذلك في محاولة لتشخيص العوامل المحركة لهذه الظاهرة بقدر ما تسمح به البيانات الإحصائية المتوفّرة. وبذلك نطمح للمساهمة في النقاش الدائر حول هذه الأزمة التي باتت تُفقر الشريحة الأكبر من اللبنانيين وتحول دون استقرار حياتهم المعيشية اليومية، وصولاً لبلورة اتجاه عام للخروج من هذا النفق.

وقبل الدخول في عرض السياق العام للأزمة، يمكن تعريف الركود التضخمي بأنه حالة اقتصادية شاذة نادرة نسبياً تتشكل من عناصر يفترض أنها متعارضة لا يمكن أن تلتقي في لحظة واحدة ومكان واحد. فبحسب المنطق الاقتصادي يصعب حدوث تضخم في اقتصاد ضعيف أصلاً، حيث يتباطأ النمو الاقتصادي وترتفع البطالة ويتدنّى الدخل بشكل يؤدي إلى تراجع الطلب وبما يحدّ من دوافع ارتفاع الأسعار. ولكن في المقابل يمكن أن تكون المتغيّرات في جانب العرض وراء هذا الركود التضخمي. فارتفاع التكاليف على سبيل المثال يمكن أن يفسّر جانباً من أسباب هذا الركود التضخمي. وأسباب ارتفاع هذه التكاليف مختلفة منها المحلي (زيادة الضرائب ورفع الدعم عن السلع وزيادة معدّلات الفائدة والخصخصة..)، ومنها الخارجي (ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً وفرض قيود على تبادل السلع والبضائع).

وفي مطلق الأحوال، فإن صعوبة معالجة مشكلة الركود التضخمي بالوسائل الكلاسيكية المعروفة تجعل منها حالة استثنائية. فاعتماد حلّ معين لمعالجة جانب من المشكلة

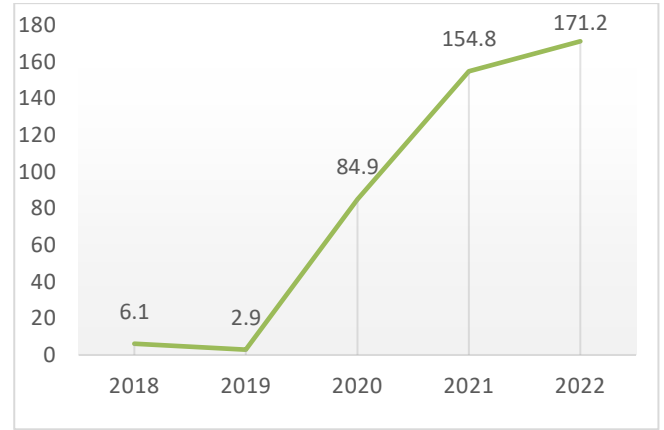


خارجيًا إلا في أواخر سنة 2020 بالتزامن مع الخروج التدريجي للاقتصادات العالمية من إغلاق وباء كورونا.

- لا مجال للمقارنة بين معدلات التضخم محليًا وخارجيًا. ففي حين أن معدلات التضخم خارجيًا لم تتعد 6,5% سنة 2022، نجد أن هذا المعدل في لبنان قد بلغ 171,1% في السنة ذاتها. في حين أن المعدل التراكمي لهذا التضخم منذ سنة 2013 وصل إلى حدود 2045,46% حتى تاريخه.

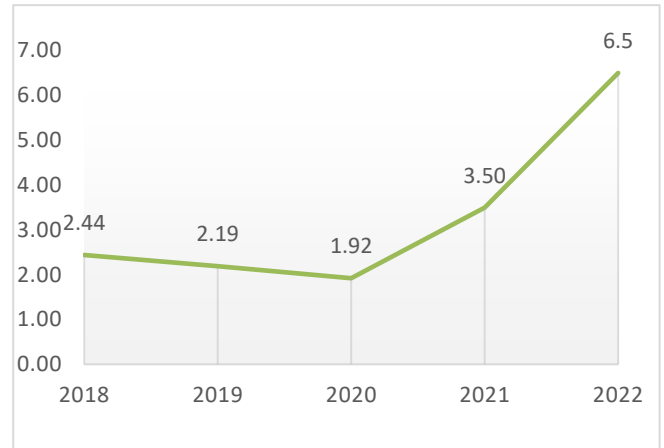
■ صحيح أن زيادة الطلب هي من العوامل الرئيسية في إشعال فتيل التضخم، إلا أن نظرية سريعة على إحصاءات التجارة الخارجية والإنفاق الحكومي بوصفهما التعبير الأبرز عن الطلب الكلي (انظر الرسم البياني رقم 4 والجدول رقم 1) تقودنا إلى استنتاج تراجع الطلب بأشكاله كافة، وبالتالي استبعاد إمكانية أن يكون التضخم مستورد. وهذا الاستنتاج مصدر الحقائق الآتية:

- استمرار تراجع الاستيراد منذ سنة 2018 وإن كان قد استعاد بعضًا من الزخم سنة 2022، إلا أنه بقي دون مستواه لسنة 2018 ولم يكن حتى بالقوة الكافية لإحداث هذا التضخم المفرط.
- تراجع الإنفاق العام بصورة مضطربة منذ سنة 2018. وإن كان ارتفع سنة 2022 بسبب النفقات التي استجذت في نهاية العام من جراء إقرار تصحيح جزئي للرواتب في القطاع العام، إلا أنه بقي أيضًا دون مستواه لسنة 2018.



رسم بياني رقم 2: تطور معدل التضخم السنوي محليًا للفترة 2018-2022

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي



رسم بياني رقم 3: تطور معدل التضخم السنوي عالميًا للفترة 2018-2022

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

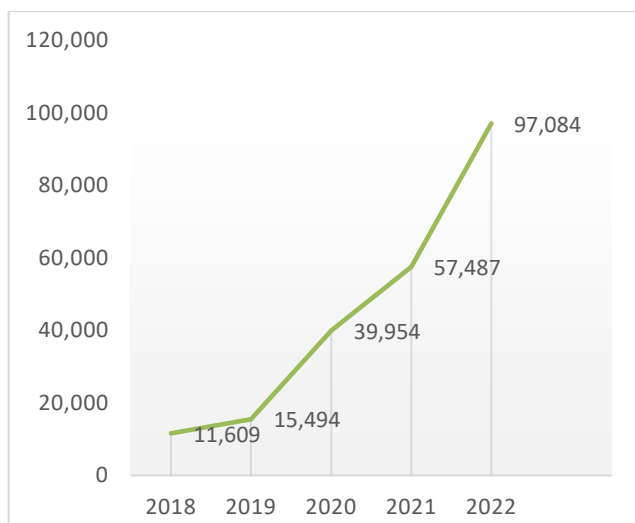
ثانيًا- بحث في أسباب التضخم

مما لا شك فيه أن ارتفاع الأسعار عالميًا، ولا سيّما أسعار الطاقة يترك تأثيرًا مباشرًا على مؤشر التضخم محليًا، خصوصًا في بلد كـلبنان يستورد معظم احتياجاته من الخارج وبنسبة قد تصل إلى 80%. لكن هذا الارتفاع لا يبرّر ولا يكفي حتمًا لتفسير التضخم المفرط محليًا. وللتأكيد على صحة هذا النفي يمكننا ملاحظة الأمور الآتية:

- بالنظر إلى الرسوم البيانية 1 و2 و3 أعلاه نجد على سبيل المثال أن شرارة التضخم محليًا كانت دومًا سابقة على التضخم الخارجي. ففي الوقت الذي انطلقت فيه شرارة التضخم محليًا سنة 2019، لم ترتفع معدلات التضخم



وأساسية للناس)، بقدر ما هي أسيرة تصحيح قيود حسابية لضمان مصالح تُخب معيّنة لها جذورها في السلطة، كما ستخلص المقالة لاحقاً. وهذه السياسة تظهر بوضوح من خلال مؤشرين هما الكتلة النقدية ومعدلات الفائدة. حيث يتبين من خلال الرسم البياني رقم 5 أدناه على سبيل المثال كيف تضاعفت الكتلة النقدية من 39954 مليار ليرة سنة 2020 إلى أكثر من 97084 سنة 2022. كما تراجعت أسعار الفائدة بدورها من 10,74٪ في نيسان 2019 إلى 6,01٪ في نيسان 2022 (أنظر الجدول رقم 2 التالي).

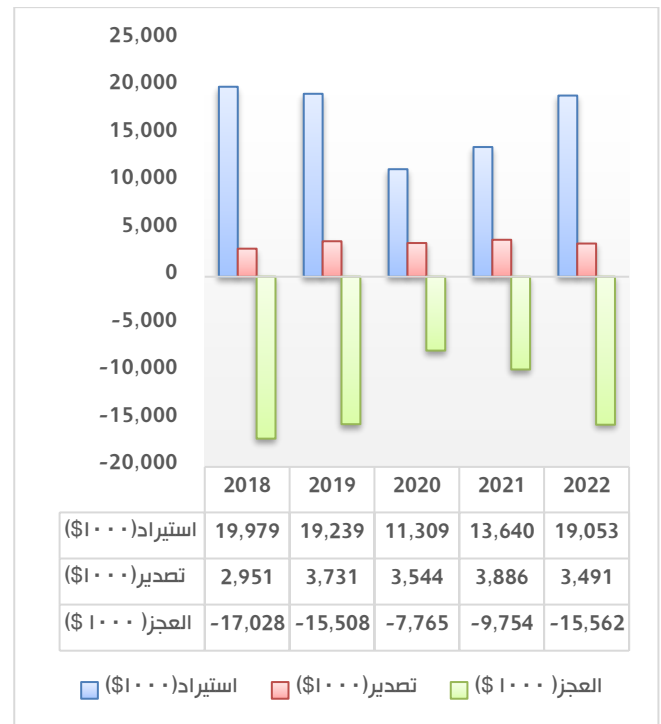


رسم بياني رقم (5): تطور الكتلة النقدية بالليرة (ألف مليار ليرة)
المصدر: مصرف لبنان – بيانات العرض النقدي money supply

جدول رقم (2): تطور معدلات الفائدة على أنواعها خلال الفترة نيسان 2019-نيسان 2022

طبيعة التوظيف	نيسان 2019	نيسان 2022
الفائدة على شهادات الإيداع القصيرة	5,08٪	3,08٪
سندات الخزينة لخمس سنوات	8٪	6٪
سندات الخزينة لستة أشهر	5,85٪	4٪
الفائدة بين المصارف (الانتر مصرف)	6٪	3٪
الفائدة المدينة	10,74٪	6,01٪

المصدر: مصرف لبنان - الإحصاءات الاقتصادية والنقدية



رسم بياني رقم (4): تطور الميزان التجاري في لبنان للفترة 2018-2022

المصدر: إدارة الجمارك اللبنانية - الإحصاءات السنوية

جدول رقم (1): تطور عمليات الموازنة العاطة للدولة للفترة 2021-2018

السنة	الواردات	النفقات
2018	16,189,129	24,664,042
2019	15,890,208	23,602,415
2020	13,685,552	17,176,596
2021	18,801,533	15,737,793

المصدر: وزارة المالية – بيانات الإنجاز المالي

لكنّ الالاف في موضوع الطلب الكلي وتأثيره المحتمل في التضخم أنه في الوقت الذي كنا نجد فيه ضموراً في هذا الطلب إلى حدّ الانكماش كانت السلطات النقدية تتمسك بدعم سعر صرف مصطنع لليرة كان له الدور الأبرز في استنزاف احتياطي العملات، وتمارس من جهة أخرى سياسة نقدية بمفاعيل توسعية لا يظهر أنها مصممة أساساً لتمويل توسّع ما في الإنفاق العام (الذي تثبت الأرقام أنه في حالة تراجع) أو استثمارات عامة لتعزيز مرافق الخدمات العامة (وهي باتت في حالة يرثى لها) أو لدعم المداخل المحدودة والمتأكلة بفعل التضخم (وقد رأينا كيف جرى رفع الدعم عن سلع حيوية



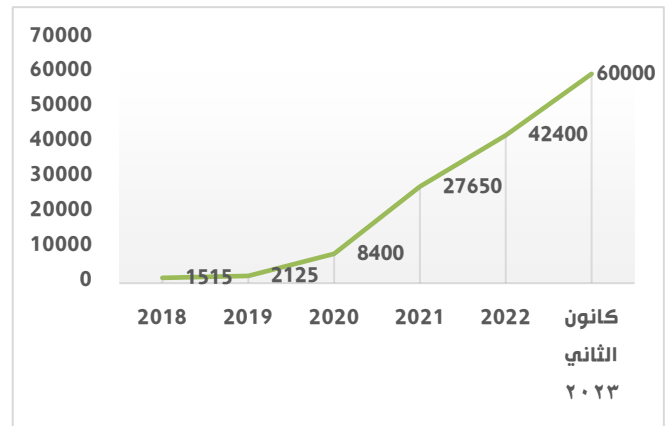
في القرارات النقدية للمصارف المركزية. فتلجأ هذه المصارف إلى التوسّع من خلال تخفيض أسعار الفائدة في حالة تراجع مؤشر المستهلكين لتحفيز الطلب، والعكس في حال ارتفاعه. ومن المعلوم أن أسعار الفائدة هي بمثابة السلاح الأمضى للمصارف المركزية للتأثير في أسعار الصرف، التي ترتفع مع ارتفاع أسعار الفائدة وتنخفض مع انخفاضها. مما يعني بنهاية الأمر أن التغيرات في أسعار السلع والخدمات تسبب عادة، لا بل تؤثر في تحديد اتجاهات التغير في أسعار الصرف. إلا أن ما يحدث في لبنان هو العكس تمامًا. فمن الواضح أن تطوّر أسعار السلع والخدمات في هذا البلد يتوقف على تطوّر سعر صرف الدولار تحديدًا. وهذا يشكل دليلًا إضافيًا على أن ما يحدث في الواقع على هذا الصعيد إنما هو مُفتعل وغير منطقي.

ثالثًا- في الاستنتاجات:

يتبادر إلى الذهن بعد كل هذا العرض من المؤشرات والأرقام تساؤل يتردّد عن أهداف هذه السياسة التوسعية المالية والنقدية، التي قد تبرّر دفع هذا الثمن الاقتصادي والإنساني الباهظ، وبالتالي إذا لم تكن الغاية في الواقع زيادة الطلب لإنعاش الاقتصاد كما تثبت المؤشرات أعلاه (لناحية التراجع الفعلي للطلب الكلي فيما خصّ الاستيراد والإنفاق الحكومي..)، فمن هو المستفيد من هذه السياسة التوسعية؟

في الواقع لم نجد أفضل من الأرقام المتعلقة بالدين العام والجهاز المصرفي للإجابة عن هذا التساؤل المشروع، وتقديم تفسيرات نجدها مقنعة لما آلت إليه الأوضاع على هذا الصعيد:

ومن الواضح أن هذه السياسة كانت ولا تزال تتسبّب بكارثة اجتماعية واقتصادية وإنسانية بكلّ ما للكلمة من معنى. فقد فبالترزامن مع تسارع خروج العملات الصعبة منذ سنة 2019 أدّت هذه السياسة إلى تجفيف السوق من الدولارات تحديدًا. ما تسبب بندهور قيمة العملة الوطنية وكان سبباً رئيسياً في تسعير التضخم لتدخل البلاد في حلقة مفرغة من زيادة النقد والغلاء..). فقد خسرت الليرة أكثر من 97,5% من قيمتها حتى تاريخه. وذلك من جراء تدهور سعر الصرف بمعدّل 39,5 مرة بحسب الرسم البياني رقم (6) التالي:



رسم بياني رقم (6): تطوّر سعر صرف الليرة خلال الفترة 2018-كانون الثاني 2023
المصدر: Lirarat

وبملاحظة التطوّر العام أعلاه لكل من مؤشر أسعار المستهلك وسعر الصرف والكتلة النقدية نجد أن الاتجاه التصاعدي يكاد يكون متطابقاً. مما يؤكد العلاقة الوثيقة بين هذه المتغيّرات الثلاثة، بحيث إن ارتفاع كل من سعر الصرف وأسعار المستهلك يرتبط طردياً بزيادة حجم الكتلة النقدية.

وعلى صعيد العلاقة بين مُتغيّري سعر الصرف وأسعار المستهلك فمن المعروف اقتصادياً أن مؤشر أسعار المستهلكين كمُتغير في كلفة المعيشة يعتبر (إلى جانب مؤشرات أخرى بطبيعة الحال كمؤشر التشغيل وأسعار المنتجين) عاملاً فاعلاً ومؤثراً في تحديد اتجاهات سعر الصرف الأجنبي – (فوريكس Forex). فالفاعلون والمستثمرون في أسواق الصرف يعلمون تماماً أن مؤشر أسعار المستهلكين بوصفه المعيار الأبرز للتضخم، يعتبر أحد أهم العناصر المؤثرة



مليار دولار سنة 2017 إلى 2208 مليار دولار حتى أيلول 2022 (راجع الرسم البياني رقم 7 أعلاه). وبذلك تكون القيمة الفعلية للدين العام بالليرة قد تراجعت عملياً بنسبة 95٪، أي ما يساوي تقريباً معدل الخسارة في القدرة الشرائية لليرة.

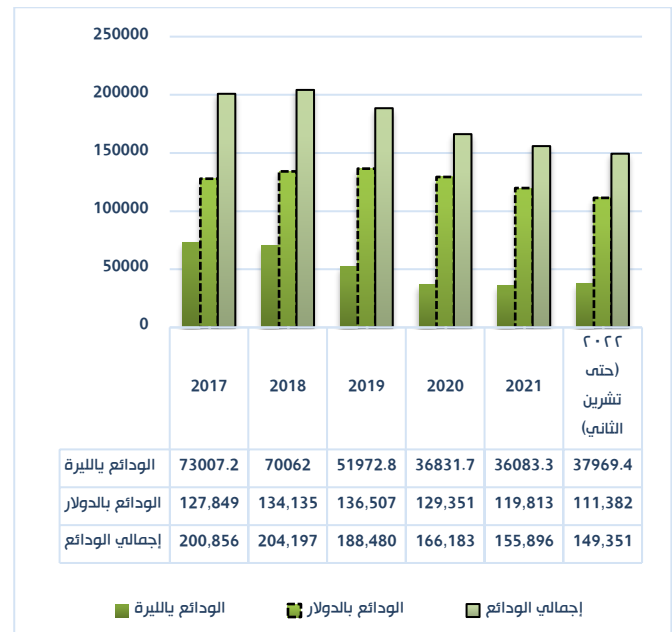
- تمكّن مصرف لبنان بتغطية من وزارة المالية من تزويد قسم كبير من الودائع المصرفية، والتي كانت بطبيعة الحال تشكل التزامات على الجهاز المصرفي. فقد تراجعت ودائع الزبائن في المصارف بنسبة 25,6٪ خلال الفترة 2017-2022. وتوزّع هذا التراجع بين 13٪ للودائع بالدولار و48٪ للودائع بالليرة. وإن كان تراجع موجودات المصارف بشكل عام بنسبة 34٪، ومعها المستحقّات على الزبائن (بنسبة كبيرة بلغت 64٪)، أي بنسبة تراجع تفوق بكثير نسبة التراجع في الالتزامات يبقى الفجوة بين الالتزامات والموجودات في القيود المصرفية قائمة. مع ذلك ما يهتفنا ليس النتائج الحسائية بقدر ما يهتفنا التوقّف عند الوسائل والأثمان الاقتصادية والإنسانية التي دفعها الشعب لقاء مكاسب حسائية وائتمانية لخزينة الدولة وأصحاب المصارف.

ويبدو أن هذه العملية مستمرة دون هوادة على الأقل في المدى المنظور، ودون أي اعتبار لتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، خصوصاً بعدما اكتملت عناصرها مع نشر مصرف لبنان ميزانيته المؤقّطة منتصف شهر شباط من العام الجاري، والتي فتحت الباب على مصراعيه أمام القطاع المالي بكل مكوناته (مصرف لبنان، المصارف ووزارة المالية) للمضي قدماً في تنفيذ هذا المخطط القذر وبغطاء مقنّن بحسب المعطيات التي تفيد بأن هذه الميزانية تضمنت عملية إعادة تقييم انتقائية مشبوهة في أهدافها وقانونيتها لموجودات ومطلوبات المصرف المركزي، من أبرز نتائجها ما يلي:

أولاً- زيادة قيمة الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية مقوّمه بالليرة في مصرف لبنان من 49100 مليار ليرة (على أساس سعر صرف 1507 ليرة للدولار) في نهاية كانون الثاني 2023، إلى ما يزيد على 476 ألف مليار ليرة (على أساس سعر



رسم بياني رقم (7): تطوّر الدين العام اللبناني المصدر: وزارة المالية



رسم بياني رقم (8): تطوّر ودائع المقيمين في المصارف التجارية المحلية المصدر: الميزانية المجمعة للمصارف التجارية- مصرف لبنان

ففي قراءة سريعة للمؤشرات أعلاه يتبيّن ما يلي:

- لقد مكّن انهيار سعر الصرف الحكومة اللبنانية من تخفيض قيمة الدين بالليرة الذي يشكّل حوالي 62٪ من إجمالي الدين العام، مقوّمًا بالدولار من 49,5



لذلك نخلص إلى أن ما يواجه لبنان من تضخم مفرط أبعد بكثير من مجرد ركود تضخمي، على الأقل بالشكل المتعارف عليه في علم الاقتصاد. وما هي على الأرجح سوى عملية متعمدة ومدروسة تجري على حساب أصحاب المدخرات من المودعين الصغار والمدخيل المحدودة بالليرة. وذلك لتحقيق هدف مزدوج هو تصحيح قسري لاختلالات المالية العامة للدولة، وتذويب التزامات الجهاز المصرفي للحدّ ما أمكن من الخسائر بترحيل الجزء الأكبر منها إلى كل من أصحاب الودائع وعامة الناس المقيمين من جهة، والدولة اللبنانية من جهة أخرى. وبما أن استنفاد هذه العملية لأغراضها سيستلزم مزيداً من الوقت، لذلك قد لا تستقرّ أسعار صرف الليرة في المدى المنظور بانتظار الانتهاء من تسوية أوضاع القطاع المصرفي بشكل نهائي.

3. عن مقولة ثالث أسوأ أزمة منذ 1850

يشهد لبنان أزمة مالية تحلّ في طياتها أبعاداً متعدّدة، فهي اقتصادية ومالية ومؤسّساتية وسياسية ويضاف إليها الأزمات الطارئة كجائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت. وكذلك الحصار والعقوبات الخارجية والنزوح السوري. وكل هذه العوامل مجتّعة أدت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 52 مليار دولار عام 2019 إلى 23 مليار دولار عام 2021. وفي ظل هذا الواقع المرير أصدر البنك الدولي في ربيع عام 2021 تقريره الدوري تحت عنوان "لبنان يفرق" نحو أسوأ ثلاث أزمات عالمية"، حيث يفهم من العنوان للوهلة الأولى فريدة الأزمة في لبنان وصعوبة حلّها. وبحسب التقرير المذكور فإن الأزمة اللبنانية هي ثالث أزمة مالية لجهة حدّتها Crisis Severity منذ عام 1850 بعد أزمة تشيلي (1926) وأزمة إسبانيا (1931)، في حال اعتماد السيناريو الأسوأ وسادس أزمة في الحدّة في حال تم استخدام السيناريو المتفائل. وقد تحوّل هذا التوصيف إلى معلم يحتذى به في معظم التقارير المحليّة والأجنبيّة على السواء التي صدرت وتصدر فيما بعد تحت عنوان "الإصلاح".

صرف 15000 ليرة للدولار). وبذلك ارتفعت نسبة تغطية هذه الموجودات للكتلة النقدية في التداول (M1)، والتي بلغ حجمها حتى منتصف شباط 94310 مليارات ليرة، من 52٪ (وهي تلامس سقف التوسّع في الإصدار الذي وضعه القانون كما نشير في الآتي) إلى ما يفوق 500٪، أي خمسة أضعاف. مما يعطي مصرف لبنان هامشاً أكبر للتوسّع أكثر في زيادة هذه الكتلة، وبالتالي رفع سقف الإصدار بشكل كبير (لتزويد المصارف بالسيولة المطلوبة التي تمكّنها من تذويب أكبر قدر ممكن من أموال المودعين، خصوصاً أن مشروع قانون الكايباتل كونترول الموجود لدى اللجان النيابية المشتركة ينص في مادته السابعة على حصر "المدفوعات والتحويلات المحليّة كافة بالليرة اللبنانية..").

وبذلك جرى الالتفاف على مضمون المادة 69 من قانون النقد والتسليف، التي تشترط على المصرف المركزي أن يبقى في موجوداته أموالاً من الذهب والعملات الأجنبية التي تضمن تغطية النقد اللبناني توازي 50٪ من قيمة النقد المصدر، فجري مضاعفة هذا السقف ليصل إلى خمسة أضعاف، بعدما كان قد وصل إلى 52٪ فقط كما أشرنا أعلاه.

ثانياً- تحويل المصارف من دائن لمصرف لبنان بقيمة 160 ألف و849 مليار ليرة إلى دائن بقيمة 1,4 تريليون ليرة. مما سيبرّر لمصرف لبنان لاحقاً ضخّ مئات الآلاف من الليرات إلى المصارف، وبالتالي تمكين الأخيرة من مضاعفة قدراتها على تذويب أكبر قدر ممكن من ودائع اللبنانيين المتبقية لديها، ولكن هذه المرّة بسعر صرف 15 ألف ليرة بدلاً من ثمانية آلاف، مقابل سعر السوق الذي تجاوز 81 ألف ليرة حتى تاريخه.

ثالثاً- تحويل الدولة بسحر ساحر من دائن لمصرف لبنان بقيمة تزيد قليلاً عن 42 ألف مليار ليرة حتى نهاية شهر كانون الثاني إلى مدين بقيمة تفوق 795 ألف مليار ليرة في منتصف شهر شباط. وقد جرى في الوقت نفسه نقل أعباء الخسائر من القطاع المصرفي إلى حسابات القطاع العام، بحيث تقلّص حجم الخسائر في ميزانية مصرف لبنان من 109,5 مليار دولار (على سعر صرف 1507)، أي ما نسبته من 55,7٪ من الميزانية إلى 11 مليار دولار، أي ما يشكّل 10,8٪ فقط من الميزانية (على سعر صرف 15 ألف ليرة).



وتعرض أقسام هذا التقرير لمروحة واسعة من تصنيفات الأزمات المالية في العالم وكيفية احتساب الخسائر الناتجة عنها، وبالأخص تأثيراتها على الناتج المحلي الإجمالي Output Losses لتخلص إلى عدم وجود إجماع بين الباحثين في العالم حول تعريف الأزمات أو تحديد سنة حصولها أو آلية احتساب الخسائر الناتجة عنها، بل تتفاوت مواقفهم تبعاً للفرضيات ومصادر البيانات. وبالتالي فإن الارتكاز على آلية واحدة لاحتساب والجزم بأنها الحقيقة المطلقة يضع الجهة المعدّة للتقرير في موقع مفاير للحقيقة ولا يخدم المصالح الوطنية.

1. تصنيفات الأزمات المالية Financial Crisis Databases

دأب الباحثون منذ بداية التسعينيات (1990s) على تطوير تصنيفات متعدّدة للأزمات المالية، ويقصد بالتصنيف إنشاء قاعدة بيانات تحدّد الدول التي حصلت فيها الأزمة المالية، تاريخها ونوع الأزمة وتعريفها بحسب الباحث وحّدّة الأزمة، وأساليب المعالجة. ويكتسب تصنيف الأزمات المالية أهميّة بالغة بوصفه أداة أساسية لفهم أسبابها ونتائجها، وكذلك لوضع سياسات لمنع حدوثها مستقبلاً والتخفيف من حدّتها. ومن أبرز الأسباب الرئيسية لتصنيف الأزمات المالية هو قياس شدّتها. فعلى سبيل المثال، تُعتبر الأزمة البنيوية Crisis Systemic⁴ حادّة وواسعة النطاق، وتؤدي إلى تعطيل النظام المالي بأكمله. في المقابل، فإن الأزمة المتوسطة الشدّة Mild Crisis محدودة النطاق ولا تؤدي إلى اضطراب النظام المالي. ومن خلال فهم شدّة الأزمة يمكن لصانعي السياسات تطوير استراتيجيات وتدابير استجابة مناسبة للتخفيف من تأثير الأزمة. كما أن لتحديد الأسباب الكامنة وراءها أهمية كبيرة، فقد يكون لأنواع الأزمات المختلفة أسباب مختلفة، مثل اختلالات الاقتصاد الكلي، أو مشاكل القطاع المصرفي، أو الصّدّات الخارجية، ما يسمح بتطوير سياسات هادفة لمعالجة الأسباب الجذرية ومنع حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.

systemic وفي هذا التقرير تم استخدام كلمة "بنيوية" وتعني كلمة Systemic أيضاً وهذا المعنى يعبر بشكل أدق عن هذه الأزمة التي تحصل نتيجة لخلل بنيوي في النظام المالي كالتراخي في إجراءات إدارة المخاطر ما يتسبب بمشكلة كبيرة على مستوى النظام المصرفي.

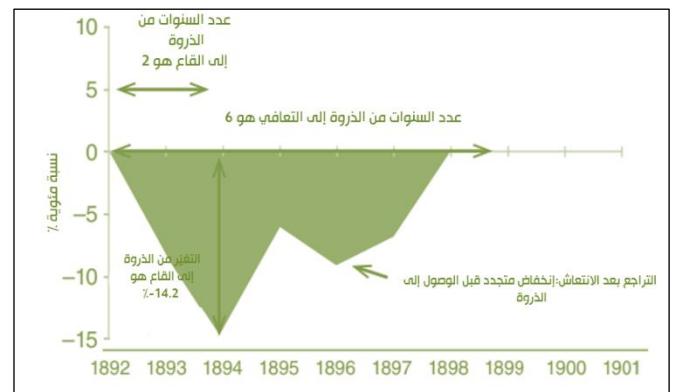
وهذه المقالة إذ تهدف إلى مقارنة الأزمة اللبنانية الراهنة موضوعياً وعلمياً، فإنها تسعى بذلك إلى المساهمة في رسم مسار التعافي والحلّ بعيداً عن التوظيفات السياسية، فمن خلال هذا البحث، وما كنا أوردناه سابقاً من نشرات اقتصادية، يتبيّن أن بداية الأزمة اللبنانية تعود فعلياً لزمان طويل، وكل محاولات النُخب الاقتصادية والأكاديمية والسياسية ممن ساهم في التنظير لضمان استمرار النموذج للتنظير أو البراءة من مسؤولية الأزمة باتت مكشوفة، رغم محاولاتهم الهروب إلى الأمام من خلال طرّوحات بالية كالفيدرالية.

وبالعودة إلى مؤشّر حدّة الأزمة، فقد اعتمد البنك الدولي في مقارنته هذه على دراسة Reinhart and Rogoff عام 2014³ والتي يقيس فيها الباحثان حدّة الأزمات المالية البنيوية Systemic Financial Crisis من خلال مؤشّر اسمه حدّة الأزمة Crisis Severity Index. ويجري احتسابه على الشكل الآتي:

حدّة الأزمة = التغيّر من الذروة إلى القاع (%) + عدد سنوات

التعافي للعودة إلى الذروة السابقة

ولشرح هذا المؤشّر استعان الباحثان بالأزمة المصرفية في الولايات المتحدة الأميركية عام 1893، حيث يبيّن الشكل رقم 1 كيفية احتساب المؤشّر لهذه الأزمة. وإذا قمنا بتطبيق القاعدة أعلاه فإن حدّة الأزمة المصرفية تساوي 20.2، أي جمع التغيّر من الذروة إلى القاع (-14.2) ويضاف إليها 6 سنوات للعودة إلى الذروة قبل الأزمة.



الشكل رقم 1: رسم توضيحي لاحتساب مؤشّر حدّة الأزمة المصرفية للولايات المتحدة الأميركية عام 1893 / Reinhart, C., & Rogoff, K. (2014)

³ Reinhart, C., & Rogoff, K. (2014). Recovery from Financial Crises: Evidence from 100 Episodes. The American Economic Review, 104 (5), 50–55.

⁴ غالباً ما يتم استخدام المعنى الحرفي وهو أزمة مصرفية نظامية أو شاملة أو ممنهجة وهذه المعاني كلها ترجمة حرفية لكلمة



بهدف تحديد سنوات بداية الأزمات المالية. ومن ثم بدأت تصنيف المعايير الكمية تبعاً بغية تحديد أدقّ لبداية الأزمات أو طبيعتها أو حدّتها إن كانت بنوعية Systemic أو غير ذلك.

ونعرض في هذا القسم أبرز التصنيفات الدولية المعروفة والتي تُعدّ بمثابة مرجع موثوق للباحثين وصانعي السياسات. ويهدف عرض هذه التصنيفات بشكل خاص إلى ما يلي:

- إظهار الاختلاف في تعريفات الأزمات المالية.
- إظهار الاختلاف في تحديد سنة البداية والنهاية للأزمة.

ويقدّم الجدول رقم 1 أدناه أبرز هذه التصنيفات:

وتزداد الحاجة لمثل هذه التصنيفات للأزمات المصرفية بغية إتاحة المقارنات والتعميم. فمن خلال مقارنة الأزمات المختلفة، يمكن للباحثين تحديد الأنماط والاتجاهات الشائعة، والتي يمكن استخدامها للتنبؤ بالأزمات المستقبلية وتطوير أنظمة الإنذار المبكر. علاوة على ذلك يمكن للباحثين من خلال تجميع الأزمات المتشابهة معاً، تعميم نتائجهم إلى حدّ ما وإصدار بيانات أوسع حول أسباب وعواقب الأزمات المالية.

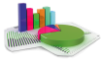
وقد اعتمدت الدراسات الأولية في هذا الصدد على المنهج التاريخي السردى Narrative Approach وتحليل البيانات النوعية وخاصة الأحداث المذكورة في الصحف المالية أو الدراسات المنشورة، إضافة إلى بعض البيانات الكمية وذلك

جدول رقم 1: تصنيفات الأزمات المالية المشهورة

الباحثون	عدد الدول التي جرت تغطيتها ضمن التصنيف	كيف تحدّد الأزمة
Bordo et. al. (2001) ⁵	1880-1997	الأزمة المصرفية: هي الضائقة المالية التي أدّت إلى تآكل معظم أو كل رأس مال النظام المصرفي الكلّي كما في Caprio و Klingebiel (1996).
	1880-1939	أزمة العملات: تغيير قسري في القدرة الشرائية، أو التخلّي عن نظام سعر الصرف الثابت، أو الحصول على الإنقاذ الدولي. أو: ضغط سوق الصرف فوق عتبة حرجية (محسوبة كمتوسط مرجّح لتغيّر سعر الصرف، وتغيّر سعر الفائدة قصير الأجل، وتغيّر الاحتياطي). ويقال إن الأزمة تحدث عندما يتجاوز هذا المؤشر عتبة حرجية. وتسجّل الدراسة أزمة عملة وفقاً لأحد هذين المؤشرين أو كليهما.
	1945-1997 21 دولة متقدّمة + 34 دول نامية وناشئة	أزمة الديون: لم يتم ذكر أي تفاصيل عن أزمة الديون السيادية.
صندوق النقد الدولي Laeven and Valencia (2008,2013,2018) ⁶ LV	1970-2017 162 دولة	الأزمة المصرفية البنوية: يجب حصول شرطين 1. "علامات كبيرة على الضائقة المالية في النظام المصرفي (كما يتضح من التدفّقات المصرفية الكبيرة، والخسائر في النظام المصرفي، و / أو التصفية المصرفية). 2- إجراءات تدخّل كبيرة في السياسة المصرفية استجابة لخسائر كبيرة في النظام المصرفي. أزمة العملة: تُعرّف أزمة العملة على أنها انخفاض اسمي "حاذٍ" للعملة مقابل الدولار الأميركي. ويأخذ في الاعتبار عتبتين لانخفاض قيمة العملة لتلبية هذا

⁶ Laeven, L., & Valencia, F. (2018). Systemic Banking Crises Revisited. IMF working paper, 2018 (206), 1.

⁵ Bordo, MD, Eichengreen, B., Klingebiel, D., & Martinez-Peria, MS (2001). Is the crisis problem growing more severe? Economic Policy, 16 (32), 52–82.



التعريف: (1) الانخفاض السنوي في العملة بنسبة 30٪ على الأقل؛ و (2) 10 نقاط مئوية على الأقل أعلى من معدل الانخفاض الملاحظ في العام السابق. أزمة الدين العام: بيانات "التخلف عن السداد وإعادة الهيكلة" من تقارير صندوق النقد الدولي وتقارير من وكالات التصنيف.		
الأزمة المصرفية البنوية: تحدث الأزمة المصرفية عندما يكون هناك نوع من نوعين من الأحداث: (1) سحبوبات الودائع المصرفية قد أدت إلى إغلاق أو دمج أو استحواذ القطاع العام على مؤسسة مالية واحدة أو أكثر؛ أو (2) إذا لم يكن هناك سحبوبات للودائع، فإن إغلاق أو دمج أو استحواذ أو مساعدة حكومية واسعة النطاق لمؤسسة مالية مهمة (أو مجموعة مؤسسات)، يمثل بداية سلسلة من النتائج المماثلة لمؤسسات مالية أخرى. أزمة العملات: تُحدّد عندما تندهور قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من 10٪. أزمة الديون الخارجية: "تتضمّن أزمات الديون الخارجية تقصيرًا تامًا في سداد التزامات الديون المتكبّدة بموجب الولاية القضائية القانونية الأجنبية، أو التنطّل، أو إعادة هيكلة الدين بشروط أقلّ مواتاة للمقرض مما كانت عليه في الأصل".	2011-1800 70 دولة	Reinhart and Rogoff (2009,2011) ⁷ RR
تايلور (2015) وصف ترميزه للأزمات على النحو الموجود في التعريفات الثلاثة المذكورة أعلاه: Bordo et. al. (2001) Laeven and Valencia (2008,2013,2018) Reinhart and Rogoff (2009, 2011)	2011-1870 17 دولة متقدّمة	Taylor (2015) ⁸

تفسير السجل التاريخي والاستنتاجات المستخلصة حول تواتر الأزمات ومدّتها وتكاليفها وأسبابها.

ففي ورقة Sufi & Taylor⁹ عام 2021 قام الباحثان بقياس درجة التوافق بين تصنيفات الأزمات المالية، وقسّما الفترات إلى اثنتين، الأولى تدرس درجة التوافق بين تصنيفات الأزمات في الدول المتقدّمة منذ 1870 وحتى 2016¹⁰، والثانية تدرسها للدول المتقدّمة والناشئة منذ 1970 وحتى 2016¹¹.

2. نسبة التجانس بين تصنيفات الأزمة لجهة تحديد وجود أزمة أو تحديد سنة حصولها

تساءل العديد من الباحثين في أبحاثهم حول مدى توافق أو تجانس هذه التصنيفات المذكورة مع بعضها البعض لجهة تحديد ما إذا كان البلد يعاني من أزمة مالية والتاريخ الدقيق لها. ونجد من خلال الخلاصات التي توصلوا إليها وجود تناقضات بين هذه التصنيفات التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على

⁷ Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2011). This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly. Amsterdam University Press.

⁸ Alan M. Taylor, 2015. "Credit, Financial Stability, and the Macroeconomy", Annual Review of Economics, vol 7(1), pages 309–339.

⁹ Sufi, A., & Taylor, A. M. (2021). Financial crises: A survey. Social Science Research Network. <https://doi.org/10.3386/w29155>

¹⁰ اعتمادًا على تصنيفات:

Bordo et al., 2001 و Reinhart and Rogoff, 2009 و Jorda, Schularick, and Taylor 2017.

¹¹ اعتمادًا على تصنيفات:

Bordo, et al., 2001 و Reinhart and Rogoff, 2009 و Laeven and Valencia, 2018.



جدول رقم 2: اتفاق الدراسات على سنة بداية الأزمة

السنوات والتصنيفات	ذات السنة	فرق سنة بين التصنيفات
1880-1913 Bordo et. al. vs. RR	0.33	0.38
1880-1913 RR vs. Taylor	0.36	0.55
1880-1913 Bordo et. al. vs. Taylor	0.30	0.41
1919-1939 Bordo et. al. vs. RR	0.31	0.34
1919-1939 RR vs. Taylor	0.69	0.74
1919-1939 Bordo et. al. vs. Taylor	0.65	0.87
1950-1972 Bordo et. al. vs. RR	1.00	1.00
1950-1972 RR vs. Taylor	1.00	1.00
1950-1972 Bordo et. al. vs. Taylor	1.00	1.00
1973-1997 Bordo et. al. vs. RR	0.37	0.37
1973-2010 RR vs. Taylor	0.59	0.70
1973-1997 Bordo et. al. vs. LV	0.26	0.26
1973-1997 Bordo et. al. vs. Taylor	0.39	0.39
1973-2011 RR vs. LV	0.26	0.29
1973-2010 Taylor vs. LV	0.54	0.59

(Bordo & Meissner, 2016)

يتبين خلال البحث وجود اختلاف كبير بين التصنيفات. وذلك بسبب اختلاف تعريفات الأزمة المصرفية بين التصنيفات الأربعة. بالإضافة إلى قيام الباحثين بتقسيم العينة إلى فئات غير

ومن المفيد الإشارة إلى أن العينة في الفترة الثانية أكبر وأشمل من العينة السابقة. وقد جرى الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في حدود سنتين بين التصنيفات وتبين أن التوافق في الفترة الأولى من 70 إلى 80 بالمئة (مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بحدود السنتين)، وفي الفترة الثانية من 80 إلى 90٪ (مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بحدود السنتين). وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوافق يشمل فقط الدول التي تظهر في كل التصنيفات حيث يمكن لتصنيف أن يذكر وجود أزمة في دولة ما وهي غير موجودة في التصنيف الثاني أو الثالث فيتم استبعادها. وخلص الباحثان إلى أن اختلاف درجات التوافق بين الفترتين مرده إلى أن المعايير المتخذة بعد 1970 أصبحت أكثر اعتمادا على مؤشرات كمية و منهجية.

إن هذه الخلاصة تحتمل قليلاً من التأويل وخاصة أنها لم تتطرق إلى أزمات الدول النامية قبل العام 1970 ما يعني إمكانية وجود عدم توافق في تحديد الأزمات المالية والمؤشرات المرتبطة بها بين هذه التصنيفات ما يدفع إلى النظر إلى خلاصات دراسات أخرى في هذا الصدد.

وفي دراسة أخرى كانت أشمل لموضوع التوافق بين التصنيفات للأزمات المالية نستعرض نتائج دراسة Bordo & Meissner عام 2016¹²، حيث أجاب الباحثان عن سؤالين هما: ما مدى اتفاق هذه التصنيفات على تواريخها الموثقة، وما هو التصنيف (التصنيفات) الأفضل؟ للإجابة عن السؤال الأول، فيما يتعلق بالاتفاق، برزت بعض الأدلة المهمة على أن العلاقة بين منهجيات التأريخ ليست عالية حتى ضمن عينات البلدان الثابتة. ويعرض الجدول أدناه مؤشرات الأزمة المصرفية لكل من التصنيفات الأربعة¹³ وذلك على مدى أربع فترات مختلفة (1880-1913، 1919-1939، 1945-1972، وبعد عام 1973).

و Bordo, Eichengreen, Klingebiel, and Martínez-Pería, 2001 و Reinhart and Rogoff, 2009 و Laeven and Valencia, 2020 و Jorda, Schularick, and Taylor, 2017.

¹² Bordo, MD, & Meissner, CM (2016). Fiscal and Financial Crises. Elsevier eBooks, 355–412.

¹³ اعتماداً على تصنيفات:



بتقييم ست تصنيفات سردية بحسب تعبيرهما هي Bordo et al. (2001), Caprio and Klingebiel (2003), Reinhart and Rogoff, Kunt and Detragiache (2005), Laeven and Schularick and Taylor (2012), Valencia (2013, 2020). وأشار الباحثان إن عدم قدرتهما على الإجماع على حدوث أزمات مصرفية في سنة معينة يدعو إلى التساؤلات الآتية:

- هل أن العديد من الأحداث ضمن هذه التسلسلات الزمنية هي بالفعل أزمات مصرفية. نظرًا لأن الأزمات المصرفية قد تكون غير متجانسة تمامًا في خصائصها (عدم وجود إدارة مصرفية، وإخفاقات مصرفية، وقروض متعثرة، وانكماش ائتماني، وتدخلات سياسة حكومية، وما إلى ذلك).
- ما هي أفضل طريقة لتعريف الأزمة المصرفية؟
- مع اختلاف حدة هذه الخصائص، ما هي العتبة التي يجب أن نستخدمها للتمييز بين الأزمات الكبرى والأزمات الصغيرة وانتفاء الأزمات؟

في الواقع من الصعب الإجابة عن هذه التساؤلات الإشكالية لأن العديد من الأساليب السردية السابقة، باستثناء ملحوظ من لايفن وفالنسيا (2013، 2020)، لديها الحد الأدنى من الوثائق لدعم تصنيفاتها للأزمات المصرفية، مما يجعل من الصعب على الباحثين الآخرين التوفيق بين الاختلافات في التسلسل الزمني للأزمات أو حتى تقييم الحقائق الأساسية لما حدث خلال كل أزمة.

ويعتقد الباحثان أيضًا أنه لا ينبغي أن تقلل مزايا المنهج الكمي لتحديد الأزمات المصرفية بأي حال من الأحوال من استخدامات المناهج التاريخية السردية لفهم هذه الأحداث بشكل أفضل، حيث تقدم هذه المناهج رؤى يمكن أن تكمل المقاربات الكمية. وقدم الباحثان قاعدة بيانات تاريخية جديدة عن الأسباب، وإخفاقات المصارف، وهلع الدائنين، والاستجابات

متداخلة (المصارف، العملة، الديون، الأزمة المزدوجة¹⁴، الثلاثي، إلخ). ويمكن أن يحدث عدم الاتفاق على سبيل المثال عندما يرمز تصنيف إلى أزمة مزدوجة ولكن رموز التصنيف الآخر تدل فقط على أزمة مصرفية أو عملة. السبب الثالث الذي يجعل التصنيفات غير متوافقة يرجع إلى التوقيت الوشيك لحصول الأزمة والذي قد يكون بحسب تصنيف واحد أو أكثر قد حصل في سنوات بعد السنة المعينة، حيث يمثل العثور على التوقيت الدقيق لحدث ما تحديًا أيضًا في فترات التقلب الشديد. وقد شهدت بلدان أميركا اللاتينية فترات طويلة من ضائقة العملة وعدم الاستقرار المصرفي في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات مما أدى إلى مثل هذه التناقضات.

وعلى سبيل المثال، إذا قمنا بمقارنة تصنيف Reinhart و Rogoff 2009 مع تصنيف Bordo et al 2001 في حالة الأرجنتين بين عامي 1973-1992، نجد أن دراسة Reinhart و Rogoff تؤرخ أزمة عملة في كل عام من 1973 إلى 1992 وأزمتين مصرفيتين حدثت خلال أزمة العملة الممتدة (1980-1982) و (1982-1989). أما بحسب تصنيف Bordo et al فإننا نجد أزمة عملة (1975) وأزمة مصارف وعملة (1980-1982)، أزمة عملة ومصارف (1984-1985) وأزمة العملة (1987)، وأزمة متزامنة مزدوجة¹⁵ (1989) التي لم تكن مرتبطة بأزمة العملة في عام 1987. من الواضح أن المؤلفين يسلكون طرقًا مختلفة لإيجاد السنة الأولى لنوع معين من الأزمات. وتتبع التناقضات من فترات عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

وللتعمق أكثر في دراسة الفوارق بين التصنيفات والتي تعتمد بشكل رئيسي على البيانات التاريخية للأحداث وتحليل البيانات النوعية تم الاسترشاد بدراسة ثالثة هي Baron & Dieckelmann¹⁶ 2021 استخدمت منهجية كمية لتحديد الأزمات المصرفية ضمن تصنيف يدعى BVX¹⁷. وقام الباحثان

In: Leveraged: The New Economics of Debt and Financial Fragility. University of Chicago Press, forthcoming.

- Baron, M., Verner, E., & Xiong, W. (2021). Banking Crises Without Panics. Quarterly Journal of Economics, 136 (1). 51-113.

¹⁷ الذي يحدد الأزمة المصرفية عند تراجع رأسمال المصارف بنسبة 30٪، وذلك باستخدام بيانات كمية متعددة.

¹⁴ أزمة مزدوجة تعني تزامن حصول أزمة عملة ومصارف أو أزمة عملة وديون سيادية و ... أما الأزمة الثلاثية فهي تزامن حصول أزمة عملة ومصارف وديون سيادية.

¹⁵ أزمة عملات ومصارف.

¹⁶ Baron, M., & Dieckelmann, D. (2022). Historical Banking Crises: A New Database and a Reassessment of their Incidence and Severity.

مصرفية لمدة ثلاثة أيام. واعتبر Reinhart & Rogoff (2014) أن هذه أزمة ديون وتضخم وعملة ولكنها ليست أزمة مصرفية بنوية. ولمزيد من التأكيد فقد استعنا بقاعدة بيانات أخرى عن الأسباب التاريخية للأزمات المصرفية للباحثين Baron & Dieckelmann 2022 اللذين سجلوا حدوث أزمة مصرفية تخللها مستوى عال من الذعر وإقفال أحد المصارف الخمس الكبرى على الأقل، وذلك سنة 1925. إلا أن السبب المذكور للأزمة هو انقلاب عسكري. وفي العام 1931 كانت أبعاد الأزمة عالمية نتيجة تراجع صادرات تشيلي من النحاس بالإضافة إلى تداعيات الانقلاب العسكري.

أما في إسبانيا فيذكر حصول أزمة مصرفية بنوية عام 1931 في ثلاث تصنيفات ذات المنهج التاريخي السردى وتم ذكرها أيضًا في تصنيف BVX وذكرت أن الأسباب هي قيام مصرف Banco de Cataluña واثنان من الشركات التابعة له، وهما Banco de Reus و Banco de Tarrasa، بتعليق المدفوعات في عام 1931 وإعلان الفشل، ولم تفشل أي مصارف أخرى. وقد ذكر ملاحظة أنه كان تأثير الكساد الكبير خفيفاً نسبياً في إسبانيا، لكن القطاع المصرفي شهد انخفاض هائل في حجم الودائع بين نيسان وحزيران 1931 مما أجبر المصرف المركزي على التدخل. ولأول مرة في التاريخ، تولى Banco de España دوره كمقرض كامل والملاذ الأخير وتمكّن من منع الانهيارات المصرفية على نطاق واسع (Martín-Aceña, 1995، ص 515-517). على الرغم من عمليات التسابق، كتب Martín-Aceña (1995، ص 515-516) أنه "لا يوجد مصرف مهم حقاً علّق المدفوعات أو خضع للتصفية". كما يذكر أنه تم إعلان الجمهورية الإسبانية في 14 نيسان 1931 بعد خلع الملك ألفونسو الثالث عشر.

3. كيفية حساب خسائر الاقتصاد نتيجة الأزمات المالية

غالبًا ما ترتبط الأزمات المالية بالركود الاقتصادي وانحرافات الإنتاج عن الاتجاهات طويلة المدى. وكان تأثير الأزمات على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو ومؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى مواضيع بحث للعديد من الدراسات. ويقدم الجدول رقم 3 أدناه قائمة بالمنهجيات والتقديرات الأساسية

السياسية، وعواقب الأزمات المصرفية في 47 دولة منذ عام 1870. وبحسب Romer & Romer 2017 فإن الفيود التي تحدّ من قدرة التصنيفات الأربعة المذكورة في الجدول رقم 1 هي ذاتية ونوعية وذات أثر رجعي في كيفية تحديد الأزمات التاريخية. ونتيجة لذلك، فهما يعتبران أن هذه الأساليب قد تجعل الباحثين أكثر عرضة لاختيار الأزمات التي كانت لاحقاً أكثر شدة من الناحية الاقتصادية الكلية، مما يتسبب في المبالغة في تقدير حدة الأزمة، وعدم الاهتمام بالفترات التي حصلت في ضائقة مصرفية لم يكن لها تداعيات اقتصادية كلية كبيرة. وبالتالي، قد يقلل المؤرخون الاقتصاديون عن غير قصد من فترات الضائقة المصرفية التي لا تتبعها خسائر إنتاجية خطيرة. وعلى الرغم من محاولة الباحثين أن يخفّفوا من هذه التحيزات فإن نهج Romer & Romer 2017 مقيّد بحقيقة أن الحسابات السردية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي كتبها مراقبون خارجيون، قد تظل ذاتية ولا تغطي الأزمات المصرفية التاريخية قبل عام 1967 أو خارج اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

سنستخدم في الآتي العناصر الواردة في النص أعلاه للتحقق من صحة تصنيف البنك الدولي للأزمة اللبنانية بأنها ثالث أسوأ أزمة مالية حصلت منذ أكثر من مئة سنة، وما إذا كانت تصحّ مقارنة لبنان مع الدول التي سجلت أعلى حدة لمؤشر الأزمة.

ففي تقرير البنك الدولي تظهر أزمة تشيلي في عام 1926 أنها أسوأ أزمة لجهة حدتها. وبالعودة إلى التصنيفات المذكورة أعلاه نجد أن التاريخ الذي ذكر فيه أزمة تشيلي موجود فقط في دراسة واحدة لا غير. ففي تصنيف Reinhart & Rogoff 2014 تم ذكر حصول أزمة مصرفية بنوية في 1926 لكنه لم يذكرها في تصنيفه في الكتاب عام 2009. وفي تصنيف Bordo et al. تم ذكر حصول هذه الأزمة في عام 1925. أما تصنيف BVX فلم يسجل أن أزمة قد حصلت في هذا التاريخ بل كانت في العام 1931 عقب الكساد الكبير، وأشار إلى أنه قد تمت تصفية ثاني أكبر مصرف في تشيلي Banco Español de Chile في كانون الأول 1925. لكنها لم تتخطّ مرحلة الذعر Panic ولم تصبح أزمة مصرفية بنوية. وفي حزيران 1932 جمّدت الحكومة التشيلية الودائع وأعلنت عطلة



بينما يحسب آخرون الخسارة التراكمية للناتج أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ذروة النشاط الاقتصادي في أطوال نافذة مختلفة بعد الذروة. وتؤدي الاختلافات في المنهجيات والمتغيرات التابعة والعينات إلى اختلافات كبير في تقديرات تكاليف مخرجات الأزمات المالية. ومع ذلك تتفق جميع الدراسات تقريباً على أن الأزمات المالية مرتبطة بتراجع اقتصادي كبير في نمو الإنتاج والناتج.

لتأثير الأزمات المالية على المخرجات وخاصة الناتج المحلي الإجمالي. ففي هذه الدراسات يعرف معظم المؤلفين خسائر الإنتاج على أنها الانحرافات عن ذروة الناتج المحلي الإجمالي (Peak) قبل الأزمة أو اتجاه الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل (Trend) قبل الأزمة. ومع ذلك، هناك تباين كبير في المنهجيات المستخدمة لحساب تكاليف الأزمات المالية. فمنهم من يدرس تأثير الأزمات المالية على معدلات النمو.

جدول رقم 3: كيفية حساب الخسائر الناتجة عن الأزمة بحسب بعض الأدبيات الاقتصادية

الدراسة	التاريخ	كيفية تحديد حدة الأزمة
Caprio and Klingebiel (1996)	1995-1970	حدة الأزمة يتم تحديدها بكلفة إعادة الهيكلة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
Bordo et. al. (2001)	1939-1880 21 دولة متقدمة 1997-1945 21 دولة متقدمة + 34 دول نامية وناشئة	الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي منذ بداية الأزمة وحتى التعافي وطرحها من مستويات النمو التي كانت متوقعة قبل الأزمة.
Hoggarth, Reis, and Saporta (2002) ¹⁸	1977-1998 47 دولة 47 أزمة مصرفية ومنها ما ارتبط بأزمة عملات	استخدم الباحثان مؤشرين لقياس خسائر الناتج المحلي الإجمالي وهما: الفجوة 1: هي مجموع الاختلافات بين نمو الإنتاج المحتمل ونمو الإنتاج الفعلي Actual خلال فترة الأزمة. ويقصد بالنمو المحتمل = المتوسط الحسابي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الثلاث السابقة للأزمة. وتحدد نهاية الأزمة عندما يعود نمو الإنتاج إلى اتجاه ما قبل الأزمة. الفجوة 2: هي الفرق التراكمي بين مستوى الإنتاج المحتمل والناتج الفعلي خلال فترة الأزمة. يعتمد مستوى الإنتاج المحتمل على نمو اتجاه النمو خلال فترة ما قبل الأزمة البالغة 10 سنوات باستخدام تقنية HP.
Hutchison and Noy (2005) ¹⁹	1975-1997 24 دولة ناشئة	تقدير الانحدار Regressions بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مؤشرات الأزمة والتباطؤ (Lags).
Angkinand, A.P. (2009) ²⁰	1970s-2003 35 دولة 47 أزمة مصرفية بنووية وغير بنووية	الانحراف التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن اتجاه الناتج المحلي المحتمل من خلال تقنية HP filter ²¹ . محسوبة بين بداية الأزمة والوقت الذي يعود فيه الناتج المحلي الإجمالي إلى اتجاه ما قبل الأزمة.
Cecchetti, Kohler, Upper (2009) ²²	1980-2007 40 أزمة لم يذكر عدد الدول	خسارة الإنتاج: هي الخسارة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الأزمة حتى يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ذروة ما قبل الأزمة.

¹⁸ Hoggarth, G., Reis, R., & Saporta, V. (2002). Costs of banking system instability: Some empirical evidence. Journal of Banking and Finance, 26 (5), 825–855.

¹⁹ Hutchison, Michael & Noy, Ilan. (2005). How Bad Are Twins? Output Costs of Currency and Banking Crises. Journal of Money, Credit and Banking. 37. 725–52. 10.1353/mcb.2005.0043.

²⁰ Angkinand, A. P. (2009). Banking regulation and the output cost of banking crises. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 19 (2), 240–257.

²¹ يشير مصطلح Hodrick-Prescott (HP) إلى تقنية تسوية البيانات Data Smoothing. ويتم تطبيقه بشكل شائع أثناء التحليل لإزالة التقلبات قصيرة المدى المرتبطة بدورة الأعمال. ويكشف إزالة هذه التقلبات قصيرة المدى عن الاتجاهات طويلة المدى.

²² Cecchetti, S. G., Kohler, M., & Upper, C. (2009). Financial Crisis and Economic Activity. National Bureau of Economic Research.

الخسارة التراكمية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين بداية الأزمة و 3 سنوات بعد بدء الأزمة محسوبة بالفرق بين الإنتاج الفعلي واتجاه HP filter المحسوب على مدار 20 عامًا قبل الأزمة (أو سنوات أقل في حالة عدم توفر البيانات)	1970-2017 162 دولة	Laeven and Valencia (2008,2013,2018)
حدة الأزمة = التغير من الذروة إلى القاع (%) + عدد السنوات التعافي للعودة إلى الذروة السابقة	1800-2011 70 دولة	Reinhart and Rogoff (2014)

²³ (2013) بوجود فروق ذات دلالة إحصائية واقتصادية بين تراجع الإنتاج المرتبط بالأزمات المالية والانكماش غير المرتبط بالأزمات المالية حتى بعد تكييف عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي المحددة مسبقاً. وفي ورقة Jordà et. al. وجد أيضًا أن خسائر الإنتاج في حالات الركود المالي ترتبط ارتباطاً إيجابياً بحجم الارتفاع قبل الأزمة في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. طرق قياس فجوة الناتج المحلي Output Gap وهي الفارق بين الناتج المحلي الفعلي وبين اتجاهات الناتج المحلي في المدى الطويل. وحيث إن مجمل الخسائر ترتبط بشكل أساسي بتحديد اتجاه الناتج المحلي الإجمالي Trend أو المحتمل Potential وهناك العشرات من الطرق لتحديد كل طريقة لديها قيودها الخاصة. كما أن السنوات التي سوف نحسب على أساسها الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي غير محدّدة بشكل واضح في الأدبيات وتختلف باختلاف فرضيات الباحثين. وهذا ما يؤدي إلى تغيير على صعيد فجوة الناتج المحلي الإجمالي. ولإظهار الفارق سوف نوضح كيفية حساب اتجاه الناتج المحلي الإجمالي للبنان عند استخدام مؤشر HP filter لفترة بين 2011-2021 و 2001-2021. فعندما كانت المدة أقصر نسبياً من 2011-2021 تبين أن الفجوة في الناتج أقل من الفجوة عندما نأخذ فترة زمنية طويلة 2001-2021 وخاصة في السنة الأخيرة.

يظهر الجدول رقم 3 أعلاه اختلاف المنهجيات المعتمدة لاحتساب الخسائر الناتجة عن الأزمات المالية، ومن خلال معاينة الأبحاث المذكورة يتضح للقارئ وجود عدّة قيود على المنهجية والناتج المستخرجة منها وهي كالآتي:

1. تحديد بداية الأزمة ونهايتها، فكما يلاحظ أن غالبية المنهجيات تعتمد سنة الأزمة كأساس لحساب الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً نهاية الأزمة حيث يُعدّ المؤشر الآخر لحساب المدة لعودة الناتج المحلي إلى اتجاهه العام. وقد يبيّن القسم الثاني من التقرير مسألة عدم التجانس لجهة تحديد تاريخ الأزمة بين التصنيفات الأربعة الأساسية.
2. الأسباب الداخلية (الضمنية) Endogeneity والتي لها علاقة كبيرة في هبوط الناتج المحلي الإجمالي ما يؤدي إلى تضخيم الخسائر المرتبطة بالأزمات المالية، فقد تؤدي صدمات غير مرتبطة بالقطاع المالي إلى حدوث انخفاض في الإنتاج ومشكلات في القطاع المالي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك جائحة كورونا التي من شأنها أن تؤدي إلى تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي. ولهذا السبب عمل الباحثون على معالجة هذه المشكلة من خلال مقارنة فترات ركود مع أزمة مالية بفترات ركود بدون أزمة مالية. ففي ورقة Bordo et. al. (2001) يقارن الباحثون فترات الركود بدون أزمات مالية بالركود مع الأزمات المالية، وبعد التحكم في مجموعة صغيرة من المؤشرات والملاحظات، وجدوا أن الخسائر في حالات الركود مع وجود أزمة مالية هي أعلى من الخسائر في حالات الركود بدون أزمات مالية. وعلى نفس المنوال، أفاد Jordà, Schularick and Taylor

²³ Jordà, Ò., Schularick, M., & Taylor, AM (2013). When Credit Bites Back. Journal of Money, Credit and Banking, 45 (s2), 3–28.



جدول رقم 4: قياس اتجاه الناتج المحلي في لبنان عبر HP filter

اتجاه الناتج المحلي TRENED للفترة 2001-		اتجاه الناتج المحلي TRENED للفترة 2011-2021		الناتج المحلي الفعلي
الفجوة Output Gap	2021 (مليار دولار)	الفجوة Output Gap	2021-2011 (مليار دولار)	(مليار دولار)
19.2%	43.58	23%	42.41	51.95
-23.4%	41.4	-21%	39.98	31.71
-40.8%	39.04	-38%	37.41	23.13

من إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

4. هل الأزمة اللبنانية هي الأسوأ؟

يتبين من العرض أعلاه حجم القيود التي تقوّض قدرة أي تصنيف أو مؤشر لقياس حدة الأزمات المالية. وفي خصوص الحالة اللبنانية فإن المؤشر الذي اعتمد لوصف هذه الأزمة بأنها من أسوأ ثلاث أزمات منذ 1850 غير موضوعي، للأسباب الآتية:

1. إن الدراسة التي تم الاعتماد عليها لحساب مؤشر حدة الأزمة خاطئة بالأزمة المالية البنيوية بشكل رئيسي، في حين أن لبنان يعاني من أزمات معقدة ومتزامنة مع بعضها البعض على الصعيد السياسي والاقتصادي والمالي والنقدي والمصرفي والصحي، بالإضافة إلى انفجار مرفأ بيروت في آب 2020. وكلها معطوفة على الحصار والعقوبات التي يتعرض لها لبنان منذ سنوات. مما يجعل المقارنة في غير محلها.

2. إن اختيار سنة 2017 كسنة للقياس عليها واعتبار أنها تحدد نسبة الذروة في الاقتصاد هو أمر غير صحيح، وخاصة أن الأزمة المالية أصلاً سابقة لهذا العام، حيث أسهمت الهندسات المالية لمصرف لبنان خلال عامي 2016 و 2017 في فرملة الانهيار الوشيك حينها. وبحسب التجارب غالباً ما يتضخم حجم الناتج المحلي بشكل كبير قبل وقوع الأزمة المالية.

3. إن قراءة تجربتي أيسلندا وأيرلندا²⁴ توحى بوجود تشابه كبير في أسباب الأزمة اللبنانية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التوسع الكبير للقطاع المصرفي في البلدين حيث تخطى خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي.
- النمو الاقتصادي في البلدين أصبح مدفوعاً بشكل كبير بالقطاع المالي.
- اعتماد نماذج أعمال عالية الربحية ومحفوفة بالمخاطر.

- ضعف رقابة المصارف المركزية والهيئات الرقابية الأخرى على القطاع المصرفي، ما سمح للقطاع المصرفي بالتراخي في تقييم جودة الأصول.

4. في تصنيف (Laeven and Valencia 2008,2013,2018) يذكر الباحثان أن لبنان عانى من أزمة مصرفية بنيوية عام 1990 وأزمة عملات قبل ذلك. وفي التقرير يُقدّر الباحثان أن الخسارة أو الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة هذه الأزمة هي 102٪، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السنة كانت نهاية الحرب الأهلية في لبنان التي استمرت 15 سنة، ما يسمح لنا بانتقاد هذه الخلاصة التي توّظّل إليها التقرير خصوصاً لجهة ربطها بالأزمة المصرفية البنيوية وتجاهل العوامل الأخرى.

BIS. (2020). The banking crisis in Iceland

24 لمزيد من المعلومات أنظر:

BIS. (2020). The banking crisis in Ireland

**4. تقديرات خط الفقر في لبنان لعام 2022**

أدت الأزمة المالية والنقدية التي تعصف بلبنان إلى تدهور حاد في القوة الشرائية للأجور ووقوع غالبية الأسر تحت الخط الأدنى للفقر وتدهور الأمن الغذائي عمومًا. وبهذا الصدد يشير تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) إلى أن حوالي 1.98 مليون لبناني مقيم ونازح سوري من أصل 5.634 مليون مقيم يعانون من انعدام الأمن الغذائي أي ما يعادل حوالي 37٪ وهذا التحليل الصادر بين شهري أيلول - كانون الأول 2022 هو الأول من نوعه، ويتوقع أن يرتفع العدد إلى 2.26 مليون أي ما يعادل 42٪ من السكان بين كانون الثاني ونيسان 2023.

وفي محاولة لتقدير عتبة الحد الأدنى للإنفاق اليومي على الغذاء جرت الاستعانة بالبيانات المتاحة والموجودة ودمج المنهجيات المستخدمة في تقدير سلّة الحد الأدنى للإنفاق. ويتم تعريف سلّة الحد الأدنى من الإنفاق على أنها أداة تساعد صناع القرار لتحديد مقدار معادل تكلفة الاحتياجات الأساسية أو الضرورية المنتظمة أو الموسمية للأسرة الواحدة التي يمكن تغطيتها من خلال السوق المحلي في سياق محدود ولفترة زمنية معينة. وتُعرف الاحتياجات الأساسية (أو الضرورية) بأنها "السلع والخدمات الأساسية المطلوبة على أساس منتظم أو موسمي من قبل الأسر لضمان البقاء على قيد الحياة ومستويات المعيشة الدنيا، دون اللجوء إلى آليات التكيف السلبية"²⁵ أو المساس بصحتهم وكرامتهم وأصولهم الأساسية لسبل عيشهم". إن سلّة الحد الأدنى من الإنفاق هي حدّ نقدي - تكلفة هذه السلع والمرافق والخدمات والموارد - وهو مكافئ من الناحية المفاهيمية لخط الفقر، يصف عادةً تكلفة تلبية احتياجات أساسية لمدة شهر واحد. نظرًا لأن السلّة تضع حدًا نقديًا لما هو مطلوب لتغطية الاحتياجات الأساسية، يتم تعريف الأسر التي تقل نفقاتها عن حدود هذه السلّة على أنها غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية.

وتستخدم سلّة الحد الأدنى من الإنفاق في الأدبيات والبحوث المتعلقة بالفقر في المقام الأول لتحديد خطوط الفقر الوطنية والنسبة المئوية للأسر الفقيرة بين السكان، أي الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية. ولا تحتوي سلّة الحد الأدنى من الإنفاق بالضرورة على جميع الاحتياجات الأساسية للأسرة، إنما تحصر فقط الاحتياجات التي تغطيها الأسر كليًا أو جزئيًا من خلال السوق. ولا ينبغي أن تكون محاولة تحقيق الدخل من جميع احتياجات السكان. على سبيل المثال، في السياقات التي تعتبر فيها الكهرباء حاجة أساسية ولكنها غير متوفرة للسكان المعنيين، ولا ينبغي تضمينها في السلّة. إذا تم توفير المأوى مجانيًا، أو إذا تم توفير التعليم مجانيًا، فلن يتم تسجيل هذه الاحتياجات وتكاليفها في السلّة.

1. منهجيات إنشاء سلّة الحد الأدنى من الإنفاق

هناك طرق مختلفة لإنشاء سلّة الحد الأدنى من الإنفاق، فبحسب دليل البنك الدولي للفقر وعدم المساواة²⁶، فإن نقطة البداية النموذجية لإنشاء السلّة هي تقدير تكلفة الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية، وعادة ما تكون 2100 سعرة حرارية للفرد في اليوم، وفقًا لمعايير Sphere²⁷ "اسفير". ومع ذلك، فإن تكلفة 2100 سعرة حرارية تختلف باختلاف النظام الغذائي للأسر، والذي يعتمد عادة على وضعها الاقتصادي. ثم تضاف تكلفة الاحتياجات الأساسية الأخرى غير الغذائية.

هناك عدّة مناهج لتحديد المواد الغذائية وغير الغذائية التي يجب أن تكون في سلّة الحد الأدنى من الإنفاق.

الأول: هو نهج يعتمد على الإنفاق Expenditure Based Approach ويركّز على الطلب الفعّال، وهو منهج مستخدم على نطاق واسع لتعريف خطوط الفقر الوطنية بناء على تحديد الاحتياجات وفقًا لنفقات الأسر الفقيرة الشهرية. تعكس هذه السلّة التكاليف الحقيقية بناء على أنماط الاستهلاك المحددة من خلال مسح الأسر وتقييمات الأسواق وتوصيفات نفقات الأسر وغيرها من بيانات الأسر الاقتصادية.

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/11985>

License: CC BY 3.0 IGO

²⁷ Sphere Association. (2018). The Sphere Handbook. Fourth Editions.

²⁵ من أبرز آليات التكيف السلبي: الإفراط في الديون، وعمالة الأطفال، وقلة التغذية....

²⁶ Houghton, Jonathan; Khandker, Shahidur R... 2009. Handbook on Poverty and Inequality. Washington, DC: World Bank. © World Bank.



الغذائية اللازمة من بروتينات وفيتامينات وغيرها. وبالتالي تُعدّ الأسرة فقيرة جدًا في حال عدم كفاية إنفاقها اليومي لتغطية هذا القدر من السعرات. وكانت إدارة الإحصاء المركزي قدّرت عام 2015 خط الفقر الغذائي²⁸ (أو المُدَقَّع) بالتعاون مع المصرف الدولي بحوالي 1,480,500 ليرة سنويًا للفرد أي ما يقارب 4,056 ليرة يوميًا (2.67²⁹ في حينه). وذلك بالاستناد إلى معطيات المسح الذي جرى تنفيذه في الفترة 2011-2012. وتشمل السلة التي احتسب على أساسها خط الفقر الغذائي منتجات عديدة.

ومع افتراض بقاء السلة الغذائية للأسرة العائدة لسنة 2012 على حالها لجهة النوعية والكمية، فإن تحديث خط الفقر الغذائي في هذه الدراسة يقتصر على متابعة تطور أسعار السلع في ضوء موجة التضخم الحالية، في ظل غياب المعطيات الإحصائية الوطنية الجديدة التي تسمح بتحديث سلة الاستهلاك وتثقيلاتها، على نحو يأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والنقدية الكبيرة التي عرفها لبنان في السنوات القليلة الماضية.

واستنادًا إلى الجدول رقم (1) فإن تكلفة السلة الغذائية للفرد في اليوم بانت تساوي 147 ألف ليرة أي ما يُقدَّر بـ 2.55 \$ على سعر صرف 58000 ل.ل/د.أ في كانون الثاني 2023)، وهو ما يعني أن الفرد الواحد يحتاج إلى 76.5 د.أ شهريًا لتأمين الحد الأدنى من الغذاء الذي يتوافق مع المعايير الإنسانية المتفق عليها دوليًا. وقد اعتمدنا في هذا التقدير على الأسعار التي تنشرها يوميًا وزارة الاقتصاد بالاعتماد على البيانات التي تجمعها من معظم مراكز البيع في لبنان، في حين تكتفي إدارة الإحصاء المركزي بنشر بيانات شهرية عن مؤشر أسعار المستهلك.

ويبين الجدول أدناه مكونات هذه السلة مع أسعارها المتوسطة استنادًا إلى أرقام وزارة الاقتصاد في تاريخ 30 كانون الثاني 2023.

يعود نجاح مقارنة القائم على النفقات في الغالب إلى القدرة على تعريف مجموعة متنوعة من الأسر القادرة بالكاد على تلبية حاجات البقاء.

والثاني هو المنهج القائم على الحقوق Right Based Approach على أساس الاحتياجات المقدّرة. تنطوي هذه المقاربة على الوصول إلى كامل الحقوق المعرّفة في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الذي يحمي حق الأشخاص المتضررين من الأزمات بالوصول إلى الغذاء ومياه الشرب والصابون والملابس والمأوى والرعاية الصحية المنقذة للحياة. ومعايير Sphere الإنسانية مبنية على هذا التعريف إضافة إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية والوقاية من الأمراض المعدية والتعليم. وتحدّد هذه الحاجات غير الغذائية مع مراعاة للمعايير القطاعية الوطنية. في بعض الحالات، لم تحدّد معايير قطاعية دولية ومحلية. ويمكن استخدام المعايير المجتمعية في تلك الحالات.

والثالث منهج هجين Hybrid Approach يجمع عناصر من النهجين الأوليين. يجري اختيار مزيج من المقاربات لكل حالة على حدة اعتمادًا على المعلومات المتاحة في السياق.

وفي هذه الدراسة سوف نستخدم مزيج من المنهجتين حيث سنقوم بالاستعانة بنتائج مسح الأسر في لبنان لعام 2011-2012، من أجل رسم صورة تقريبية عن سلة الاستهلاك الغذائية استنادًا إلى النظام الغذائي اللبناني. ومن ثم إعادة تقدير مكونات هذه السلة لتعطينا 2100 وحدة حرارية للفرد يوميًا بحسب معايير Sphere.

2. خط الفقر الغذائي

يحتسب هذا الخط كلفة السلع الغذائية الضرورية لتوفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية لاستمرارية حياة الفرد البالغ، وقدرها من 2100 إلى 2400 سعرة حرارية بالمتوسط في اليوم الواحد. وتحتوي سلة السلع هذه على المكونات

²⁹ الدولار الواحد يساوي 1515 ليرة لبنانية.

²⁸ CAS & World Bank. (2015). Snapshot of Poverty and Labor Market outcomes in Lebanon Based on Household Budget Survey 2011/2012.



جدول رقم (1): السلّة الغذائية في لبنان وكلفتها في

كانون الثاني 2023

السلّة	الوزن بالسلّة	الوزن المحدد من	سعر السلعة	السعر في
لتحصيل	وزارة	بحسب الوزن	في وزارة	السلّة
كالوري	الاقتصاد	الاقتصاد (ليرة	لبنانية)	(ليرة لبنانية)
(غرام)	(غرام)			
لبننة	50	500	191,292	19,129
بيض (عدد)	1	30	205,436	6,848
دجاج	100	1000	143,384	14,338
لحمة	50	1000	520,321	26,016
زيت قلي (غرام)	30	3220	494,907	4,611
عدس	50	1000	86,830	4,342
رز	50	1000	56,418	2,821
عكاوي	30	1000	527,720	15,832
خيار	100	1000	33,033	3,303
موز	70	1000	26,814	1,877
سكر	20	1000	51,657	1,033
زيت زيتون (غرام)	20	3312	1,254,313	7,574
فاصوليا بيضاء	50	1000	87,548	4,377
بندورة	50	1000	34,762	1,738
تفاح	70	1000	32,587	2,281
بطاطا	130	1000	19,997	2,600
خبز أبيض	130	812	27,000	4,323
قهوة	30	200	92,053	13,808
شاي	20	454	249,000	10,969
كلفة إنفاق الحد الأدنى للغذاء للفرد في لبنان (ليرة) بتاريخ كانون الثاني 2023				
كلفة إنفاق الحد الأدنى للغذاء للفرد في لبنان (دولار) بتاريخ كانون الثاني 2023				
سعر صرف الليرة مقابل الدولار 58,000				

من إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الفقر)، وكان الإنفاق على الحاجات غير الغذائية في ذلك الوقت (عام 2015) يساوي تقريباً 68.7% من إجمالي إنفاق هذه المجموعة.

ولتقدير خط الفقر (الغذائي وغير الغذائي) اعتمدت الدراسة المعادلة الآتية:

خط الفقر = خط الفقر الغذائي / (1- نسبة الإنفاق على غير الغذاء)

ولحساب خط الفقر الغذائي وغير الغذائي الوسطي لكانون الثاني 2023 نطبّق المعادلة أعلاه:

خط الفقر = خط الفقر الغذائي / (1- نسبة الإنفاق على غير الغذاء) = $147,820.2 / (1 - 0.687) = 472,269$ ل.ل أي ما يعادل 8.14 دولار أميركي يومياً للفرد في حال استخدمنا نفس النسبة لغير الغذاء من الإنفاق للفرد الصادرة في دراسة عام 2015 المذكورة أعلاه. وبالتالي من خلال هذه المقاربة قدرنا حاجة الفرد اليومية لتأمين إحتياجاته الأساسية بمبلغ 8.14 \$ دولار. ما يعني أن الفرد يحتاج إلى 244.2 دولار شهرياً.

وحيث أن تضخم الأسعار لم يكن متساوياً لكل بنود الإنفاق في مؤشر أسعار المستهلك، فقد شهدت أسعار الغذاء والمشروبات والملبس والمطاعم ارتفاعاً كبيراً في أسعارها منذ بداية الأزمة تخطى 100 %، قمنا بإعادة تقدير أوزان السلّة لتقدير حجم الإنفاق على الغذاء من إجمالي الإنفاق.

-إعادة تقدير أوزان الاستهلاك (نظرياً) بناء على ارتفاع الأسعار:

نتيجة للارتفاع غير المتساوي في أسعار بنود السلّة الاستهلاكية كما يتبيّن في الجدول (2)، لم يعد ممكناً النسب ذاتها في سلّة الاستهلاك بعد تسجيل بند الغذاء ارتفاعاً تخطى 8000 بالمئة (80.9 مرّة) بالمقارنة مع عام 2013 التي احتسبت أسعار السلّة انطلاقاً منها .

ولتقدير التغيّر في أوزان بنود الاستهلاك، انطلقنا من تقدير لمتوسط الدخل يساوي حصة الفرد من الناتج في سنة الأساس والتي كانت تساوي 7933 د.أ عام 2013، أي 661 د.أ شهرياً (مليون ل.ل بحسب سعر الصرف في ذلك الحين)، ثمّ قمنا بإعادة توزيع هذا المبلغ مع الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع التراكمي في الأسعار بين كانون أول 2013 وكانون الثاني 2023، والذي

3. خط الفقر غير الغذائي

وفي دراسة إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي ذاتها استخدمت بيانات من المجموعة المرجعية لاحتساب خط الفقر غير الغذائي، وتتكوّن هذه المجموعة من الأسر القادرة على تلبية حاجاتها الأساسية (أي التي تقف مباشرة فوق عتبة



في الأسعار بين كانون الأول 2013 وكانون الثاني 2023، ترتفع قيمة الإنفاق على الغذاء إلى 18,392,525 ل.ل. للحفاظ على نفس الكمية التي كان يحصل عليها الفرد في سنة الأساس.

وبتطبيق هذه القاعدة على كل بنود الإنفاق ارتفعت نسبة الغذاء والمشروبات إلى 40.43 % من إجمالي الإنفاق، وتغيّرت أيضًا أوزان البنود الأخرى، وبالنتيجة صار الفرد بحاجة إلى 45 مليون و495 ألف ليرة لبنانية (784 د.أ. بسعر صرف 58 ألف ل.ل.د. أ) وذلك للمحافظة على نفس كمية السلع والخدمات التي كان يحصل عليها عام 2013.

بلغ معدلات هائلة بسبب الأزمة المالية والنقدية التي ألمّت بالاقتصاد اللبناني وغيّرت تركيبة وأوازن بنود السلة الاستهلاكية. وقد اعتمدنا هذه الطريقة نظرًا إلى تعدّد إجراء مسح جديد لإنفاق الأسر الذي يظل الأسلوب العلفي الأدق في رصد التغيّر المذكور.

وبين الجدول أدناه في الرقم (2) إعادة توزيع الدخل الذي يساوي مليون ليرة بحسب تشيلات بنود الإنفاق الوارد في الخانة (1) منه، فعلى سبيل المثال كان الإنفاق على الغذاء يعادل 20.6% من مجمل الإنفاق عام 2013، ما يساوي: مليون ليرة $\times 20\% = 206$ ألف ليرة، وبعد تطبيق الزيادة التراكمية

جدول رقم (2): محاكاة لتغيّر أوزان سلة الاستهلاك بين كانون الأول 2013 وكانون الثاني 2023

أبواب الإنفاق	التشيلات (1)	مؤشر كانون الأول 2013	كانون الأول 2023	عدد مرات الزيادة بين مؤشر كانون الأول 2013 ومؤشر كانون الثاني 2023 (2)	توزع دخل بقيمة مليون ليرة بحسب التشيلات لبنود الإنفاق (ل.ل.) (3) = 1,000,000 ل.ل. * (أ) %	تطبيق الزيادة بالأسعار على توزع دخل في عام 2013 (4) = (3) * (2)	التشيلات الجديدة
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	20.6	100	8928.41	89.28	206,000	18,392,525	40.43%
مشروبات روية وتبغ وتنباك	1.6	100	7097.56	70.98	16,000	1,135,610	2.50%
الألبسة والأحذية	5.4	100	11309.53	113.10	54,000	6,107,146	13.42%
إيجار	3.4	100	167.7	1.68	34,000	57,018	0.13%
القيمة التاجيري للمالكين	13.2	100	145.71	1.46	132,000	192,337	0.42%
ماء وغاز وكهرباء ومحرقات أخرى	11.9	100	1789.01	17.89	119,000	2,128,922	4.68%
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل	3.7	100	7730.47	77.30	37,000	2,860,274	6.29%
الصحة	7.8	100	1735.89	17.36	78,000	1,353,994	2.98%
النقل	13.1	100	5090.24	50.90	131,000	6,668,214	14.66%
الاتصالات	4.6	100	866.6	8.67	46,000	398,636	0.88%
الاستجمام والتسلية والثقافة	2.3	100	2629.06	26.29	23,000	604,684	1.33%
التعليم	5.9	100	537.82	5.38	59,000	317,314	0.70%
مطاعم و فنادق	2.6	100	12608.06	126.08	26,000	3,278,096	7.21%
سلع وخدمات متفرقة	4	100	5001.65	50.02	40,000	2,000,660	4.40%
مجموع الدخل الجديد (ليرة)							45,495,429
الكلفة بالدولار (سعر الصرف يساوي 58000 مقابل الدولار الواحد)							784

ولحساب خط الفقر الغذائي وغير الغذائي الوسطي لأيار 2022 نطبّق المعادلة أعلاه:

وبناء على المحاكاة الواردة في الجدول (2) ارتفعت حصة الغذاء من 20% وسطياً إلى 40.43% من مجموع الإنفاق فيما انخفضت حصة السلع غير الغذائية إلى 59.57%.



خط الفقر = خط الفقر الغذائي / (1- نسبة الإنفاق على غير الغذاء) = $147,820.2 / (1-0.5957) = 365,620$ ل.ل أي ما يعادل 6.30 دولار أميركي يومياً للفرد.

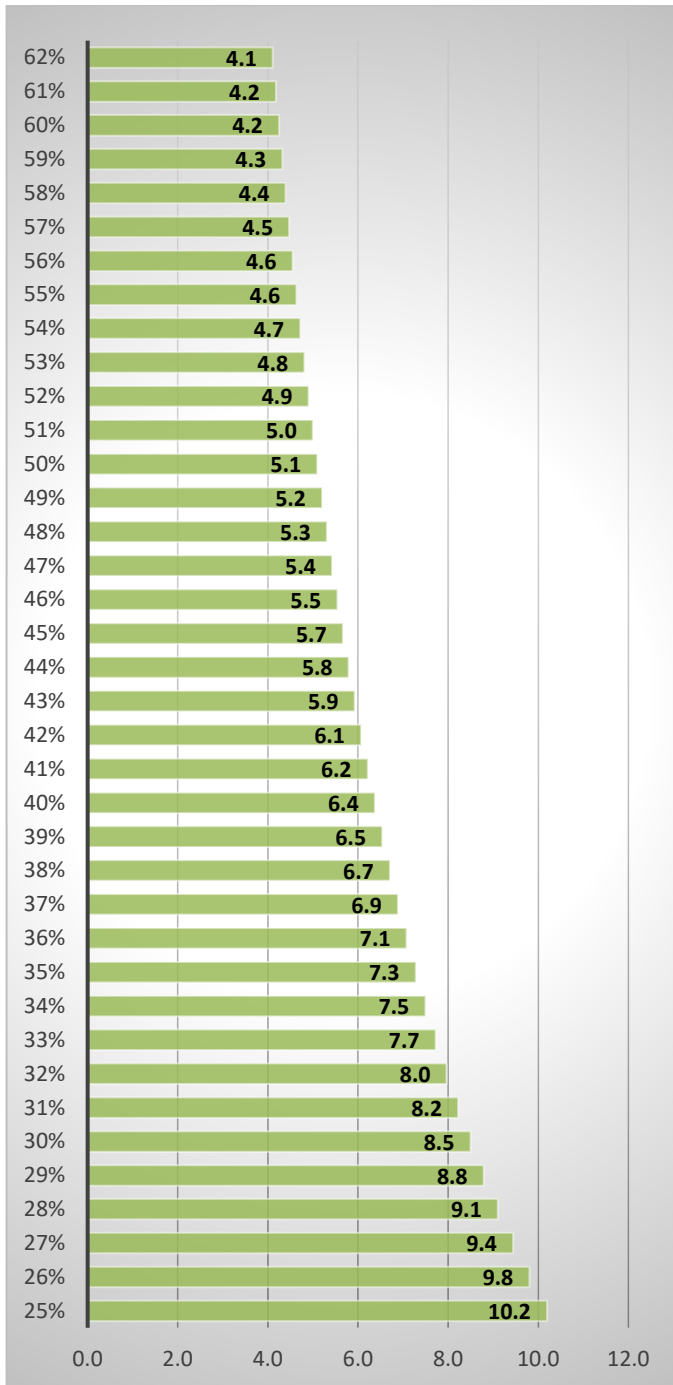
بعض القيود على الدراسة:

إن هذه الدراسة هي محاولة لتقريب الواقع لكنه لا يعكسه تماماً وخاصة في ظل:

وجود عدة بنود في الإنفاق لايزال ارتفاعها في الواقع غير ملحوظ بمؤشر أسعار الاستهلاك بشكل دقيق ومنها أسعار الإيجارات والمدارس التي بات القسط فيها مقسماً بين اللبناني والدولار.

كما أن ارتفاع أسعار الحاجات الغذائية قد يدفع الفرد إلى إجراءات التكيف السلبي وتوفير وجبات الغذاء اليومية على حساب دفع المستحقات الأخرى. وأيضاً إلى استهلاك السلع الغذائية الأقل سعراً على حساب تأمين التوازن في مكونات الغذاء الذي تحدده المنظمات الدولية ذات الصلة.

ولتجنب بعض هذه القيود قمنا بإجراء محاكاة لتغير وزن الإنفاق على الغذاء من إجمالي الإنفاق فإن الإنفاق اليومي للفرد في لبنان لتأمين حاجته اليومية هو رقم بين 4.1 \$ (وزن الإنفاق على الغذاء 62%) إلى 10.2 \$ (وزن الإنفاق على الغذاء 25%).



الإنفاق اليومي للفرد (دولار) سعر الصرف يساوي 58,000 ليرة.



ثانياً: تقارير وبرامج³⁰

1. تقييم السياسات التجارية في لبنان³¹

أصدرت منظمة الإسكوا ورقة سياسات جديدة تستهدف تطوير السياسات التجارية في لبنان بعد نتائج التقييمات السابقة³² لأداء الجانب اللبناني الضعيف في اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين لبنان والاتحاد الأوروبي وبين لبنان والدول العربية PAFTA والذي كانت حصيلته تسجيل لبنان لعجز تراكمي في ميزانه التجاري تجاوز 250 مليار دولار خلال العقدين الماضيين. وبالنظر إلى محاذير هذا العجز التجاري المرتفع للاحقة إعاقه تعافي الاقتصاد اللبناني، قدّمت الإسكوا مقترحات لإعادة تنشيط التجارة الدولية في لبنان مع شركائه الذين يتمتعون بمعاملة تفضيلية ضمن إطار الاتفاقيات الموقعة. وتمثل هذه فرصة للبنان لمراجعة هيكل التعريفات الجمركية وتنفيذ حواجز غير جمركية وضرائب خاصة جديدة على واردته التي لا تنضوي ضمن الاتفاقيات الموقعة أعلاه، وذلك قبيل قبوله بصفة عضو في منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، بالنسبة للواردات من الشركاء الذين يتمتعون بمعاملة تفضيلية (بحكم الاتفاقيات الموقعة)، فإن لدى لبنان الفرصة إما للشروع في تدابير وقائية أو ببساطة تجميد أحكام اتفاقية التجارة الحرة المحددة لتقليل الاختلالات في ميزانه التجاري مع هذه الدول وذلك لتسهيل تعافي الاقتصاد في أزمته الحالية. ويُعتبر إصلاح التعريفات الجمركية الحالية من أبرز المقترحات التي تضمنتها الورقة المذكورة، وذلك على مستوى أربع قوائم³³ على مستوى HS6، وهي كالآتي:

1- 673 منتجاً تدخل ضمن فئة "منتجات ذات أهمية" والتي يمكن تحديد التعريفات الخاصة بها بين 20 و 40٪، وتهدف إلى حماية القطاع الزراعي في لبنان وتأمين دخل مستقر للمزارعين.

30 تعرض هذه الفقرة وترجم أهم ما ورد في دراسات وبرامج وتقارير صادرة عن مؤسسات محلية ودولية ومجموعات عمل

31 ESCWA. (2023). Trade policy of Lebanon in a new development era.

32 ESCWA. (2020). Ex-Post Evaluation of Lebanon's Free Trade Agreements: The Cases of the FTA with the European Union and PAFTA with Arab Countries.

33 القوائم موجودة في ورقة تحت عنوان:

2- 350 منتجاً ضمن القائمة "المعدات والمنتجات شبه المصنعة والمواد الخام" والتي يجب تعيين التعريفات الخاصة بها إلى الصفر، مع الحد الأدنى من الإجراءات غير الجمركية التي تقتصر على الأغراض الأمنية والصحية والبيئية. ويمكن تحديد التعريفات في هذه القائمة على 5٪ كحد أقصى.

3- 560 منتجاً ضمن قائمة "المنتجات الكمالية والفاخرة"، والتي يمكن تحديد التعريفات الخاصة بها بنسبة 40 في المئة على الأقل.

4- 287 منتجاً ضمن قائمة "حماية الصناعات الناشئة" التي تشمل على عمالة ذات مهارات عالية وكثافة رأس المال، والتي ستشكل نقطة تحول في الاقتصاد اللبناني حيث ستحتاج إلى الحماية في الفترة الأولى لخمس أو عشر سنوات لتعزيز قدرتها التنافسية في الداخل والخارج. و تتراوح التعريفات المقترحة بين 30 و 40 في المئة.

2. مقترحات لزيادة الإيرادات البلدية³⁴

في إطار مشروع "تمكين البلديات والقدرة على الصمود (MERP)³⁵"، وقّع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP اتفاقية تعاون لتقديم المشورة للتنمية الاقتصادية المحلية Local Economic Development لبلديات الفحاء والمتن وصور. وتهدف هذه التقييمات-المشورة إلى تحديد نقاط القوة والضعف الاقتصادية لكل اتحاد من أجل وضع الأساس للتخطيط والتنمية، وتحديد الفرص الاقتصادية ومناطق النمو المحتملة في الاتحاد، وتطوير استراتيجيات للجذب والاحتفاظ بالأعمال والصناعات التي تخلق الوظائف وتحرر

ESCWA. (2022). Rebalancing Lebanon's trade deficit and facilitating its economic transformation, 2022".

34 UNDP. (2023). Rethinking Central Government Policy Making for LED Policy Paper.

35 Municipal Empowerment and Resilience Project

يتم تنفيذ المشروع بالشراكة مع وزارة الداخلية والبلديات وتمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي استجابة للآزمة السورية، "صندوق مدد".



4. تخصيص بعض الإيرادات البلدية لخدمات محدّدة: اقترح تعديلات على المادة 78 من القانون 1988/60. وعلى وجه التحديد، فرض تخصيص قيمة الرسوم البلدية المحظلة للأنشطة المرتبطة بها مثل مواقف السيارات العامة أو شبكات الصرف الصحي. هذا من شأنه أن يعزّز تقديم الخدمة العامة وهو أمر حاسم للتخطيط السليم للتنمية الاقتصادية المحليّة.

5. فيما يتعلّق بالرسوم البلدية المحددة: اقترح إلغاء المواد 37 و 64 و 65 من القانون 1988/60. ولذلك يتوجب على وجه التحديد قيام السلطات بإلغاء عدد من الرسوم البلدية بسبب صعوبة إدارتها. على سبيل المثال، لا تستفيد الغالبية العظمى من البلديات من رسوم الاستثمار على الإعلان أو من رسوم التفتيش على بعض المنتجات المستوردة.

6. إعادة تقييم ضريبة القيمة المضافة (VAT): اقترح تعديل قانون ضريبة القيمة المضافة 2001/379 لفرض مزيد من الشفافية في إعادة توزيع ضريبة القيمة المضافة وإنشاء آليات لتعويض البلديات عن خسارة الإيرادات الناتجة عن تحويل بعض الرسوم البلدية إلى ضريبة القيمة المضافة.

7. زيادة التحصيل: اقترح تعديل المادة 113 من القانون 1988/60 بحيث يصبح إلزامياً على المحاسب البلدي مصادرة أموال أو أصول دافعي الضرائب في حالة عدم دفع الرسوم. وهذا يتطلب أيضاً تعديل القانون نفسه لإضفاء الشرعية على فرض الرسوم والغرامات على الأنشطة غير القانونية (مثل مخالفات البناء).

8. دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs):

- قيام وزارة الداخلية والبلديات، من خلال المديرية العامة للإدارات والمجالس المحليّة، وبالشراكة مع معهد باسل فليحان التابع لوزارة المالية، بتعزيز ودعم التنفيذ السليم لقانون المشتريات العامة الجديد على مستوى الاتحادات والبلديات بما يتماشى مع استراتيجية إصلاح المشتريات العامة لضمان المنافسة المفتوحة وعملية المناقصات المبسطة على المستوى المحليّ؛

- قيام وزارة الداخلية والبلديات، من خلال المديرية العامة للإدارات والمجالس المحليّة، وبالشراكة مع المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة (HCPP)، بتدريب الاتحادات والبلديات

الإيرادات، وتقييم للأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية للرأسمال البشري، وتحليل لأوضاع اللاجئين السوريين، وتحليل لأوضاع البنية التحتية، وتقييم لنظام الحوكمة بين الاتحاد والحكومة المركزية لجهة المسؤوليات وتوزيع الإيرادات وغيرها من البنود.

وقد استخدم فريق الخبراء طرقاً نوعية وكفّية لإجراء هذه التقييمات، شملت مسوحات متعدّدة كمسح على مستوى الشركات ومسح للأسر لاستكمال البيانات من هذه الاستطلاعات، وعقد الفريق أيضاً مناقشات جماعية مركّزة ومقابلات مع مختلف الجهات الفاعلة المحليّة مثل السلطات الحكومية الوطنية وقادة الأعمال والعاملين والمقيمين (بمن في ذلك الشباب والنساء واللاجئون). واختتمت عملية التقييم بصدور تقرير مفصّل تم تصميمه خصيصاً لكل منطقة من المناطق قيد الدراسة، ويهدف إلى تحديد القيود التي تعوق التنمية المحليّة بالإضافة إلى تقديم توصيات السياسة الرئيسية التي يمكن أن تساعد المسؤولين المحليين على بدء عملية تطوير التنمية الاقتصادية الخاصة بكل منطقة. وشمل التقرير توصيات متعدّدة على المدى القصير والمتوسّط، بالإضافة إلى توصيات متعلقة بزيادة الإيرادات المالية للبلديات والاتحادات والتي سنقوم بعرضها بشكل مقتضب في هذا التقرير.

تقدّم توصيات السياسة الواردة أدناه طرقاً بديلة يمكن من خلالها زيادة الموارد المالية وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ على المستوى المحليّ. مما يعزّز من قدرة البلديات على التخطيط لمشاريع التنمية طويلة الأمد وتنفيذها. وهذه التوصيات هي كالآتي:

1. تعديل القانون 1988/60 من خلال زيادة المعدّلات للرسوم البلدية، حيث تعمل هذه التوصية على زيادة الإيرادات البلدية من الرسوم المباشرة، والحدّ من الفساد، وحشد الموارد لمواجهة إجمالي الإنفاق العام المحليّ.

2. إجراء تقييم للأصول البلدية: قيام وزارة المالية بتنفيذ تقييم سنوي لجميع ممتلكات البلدية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وذلك في موازاة إنشاء نظام مؤتمت لأصول البلدية.

3- تطبيق وإنفاذ قانون محاسبة الأصول رقم 1996/8620.



11. الصندوق البلدي المستقل: نظراً لعدم قدرة الصندوق البلدي المستقل على دعم البلديات واتحادات البلديات بشكل صحيح في جهود وضع الموازنات والتخطيط وتأثير ذلك السلبي على التنمية المحليّة، يتطلب من المسؤولين المبادرة لإصلاح الصندوق بما يساعد في تمكين الإدارات والمجالس المحليّة من جني فوائد هذا الإصلاح. وتتضمن بعض التوصيات المتعلقة بالصندوق البلدي المستقل ما يلي:

- يجب على صانعي السياسات اتخاذ قرار بشأن صيغة التخصيص التي تتوافق مع السكان المقيمين وليس السكان المسجلين. وهذا من شأنه ضمان أن التحويلات تعكس الاحتياجات الفعلية للسكان المحليين في أي منطقة.

- يجب أن يتأكد صانعو السياسات أيضاً من أن صيغة التخصيص غير الديموغرافية لا تعتمد فقط على مؤشر التحصيل الفعلي للإيرادات البلدية المباشرة (التي تتكون في الغالب من عائدات ضريبة الأملاك)، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المعيار الإضافي للسكان المقيمين (قائمة دافعي الضرائب، وعيادات الكهرباء، وما إلى ذلك)، والحالة الاجتماعية والاقتصادية (أي قاعدة بيانات IMPACT)، وغيرها من المؤشرات.

-تحقيق حساب الصندوق البلدي المستقل: المبادرة لتعديل المادة 87 من المرسوم بقانون 1977/118 لإصدار تقارير سنوية علنية تتضمن إيرادات الصندوق ونفقاته وتوزيعاته للبلديات.

على فهم أفضل لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 2017/48.

- مبادرة وزارة الداخلية والبلديات، من خلال المديرية العامة للإدارات والمجالس المحليّة، لتوحيد منطّة للبلديات لتجميع الموارد للاستثمارات المشتركة في البنية التحتية. وقد يتخذ ذلك شكل إعفاءات من الرسوم لتحفيز المشاركة في المشاريع المشتركة أو المشاريع؛

-تستطيع وزارة الداخلية والبلديات من خلال المديرية العامة للإدارات والمجالس المحليّة الدعوة إلى تطوير نسخة محلية من قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص تكون أكثر ملاءمة لواقع وقدرات البلديات في السياق اللبناني.

9. على صعيد الموارد البشرية للبلديات:

- تعزيز هيكل التوظيف للسلطات المحليّة: اقترح تعديل المادة 83 من المرسوم بقانون 1977/118 لإلزام البلديات الكبرى بإنشاء إدارات للموارد البشرية وتقديم الدعم لإدارة الموارد البشرية للبلديات الأصغر.

- قيام وزارة الداخلية والبلديات من خلال المديرية العامة للإدارات والمجالس المحليّة، بالتنسيق مع وزارة العمل، بتعديل المادة 82 من المرسوم بقانون 1977/118 لتوسيع تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF) لجميع موظفي البلدية. وتعديل المادة 83 من المرسوم بقانون 118 لسنة 1977 للسماح بنقل الموظفين من بلدية إلى أخرى مع الحفاظ على الرواتب والمزايا والوظائف.

10. تحسين المساءلة: الالتزام بالقانون 2017/28 (الحق في الوصول إلى المعلومات) لتفعيل ممارسات الشفافية والمساءلة.

- مبادرة وزارة الداخلية والبلديات من خلال المديرية العامة للإدارات والمجالس المحليّة لإعادة تطبيق المرصد البلدي لتحديد اتجاهات البلديات وتفعيل الرقابة.

- التزام وزارة الداخلية والبلديات من خلال المديرية العامة للإدارات والمجالس المحليّة بتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة بين الإدارات والمجالس المحليّة على وجه الخصوص فيما يتعلق بقراراتهم ومشاريعهم التنموية وكذلك ميزانياتهم وإفقال حساباتهم.



ثالثاً: مؤشرات اقتصادية كلية

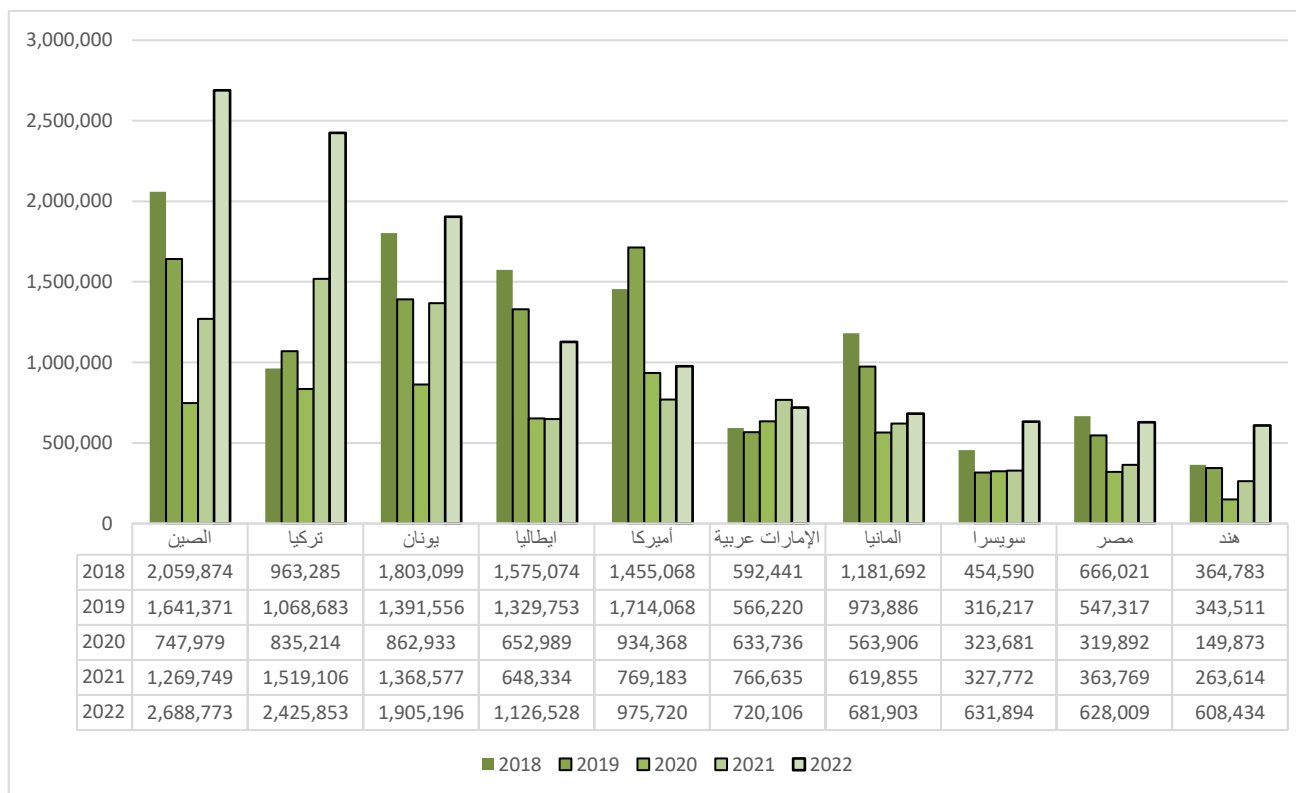
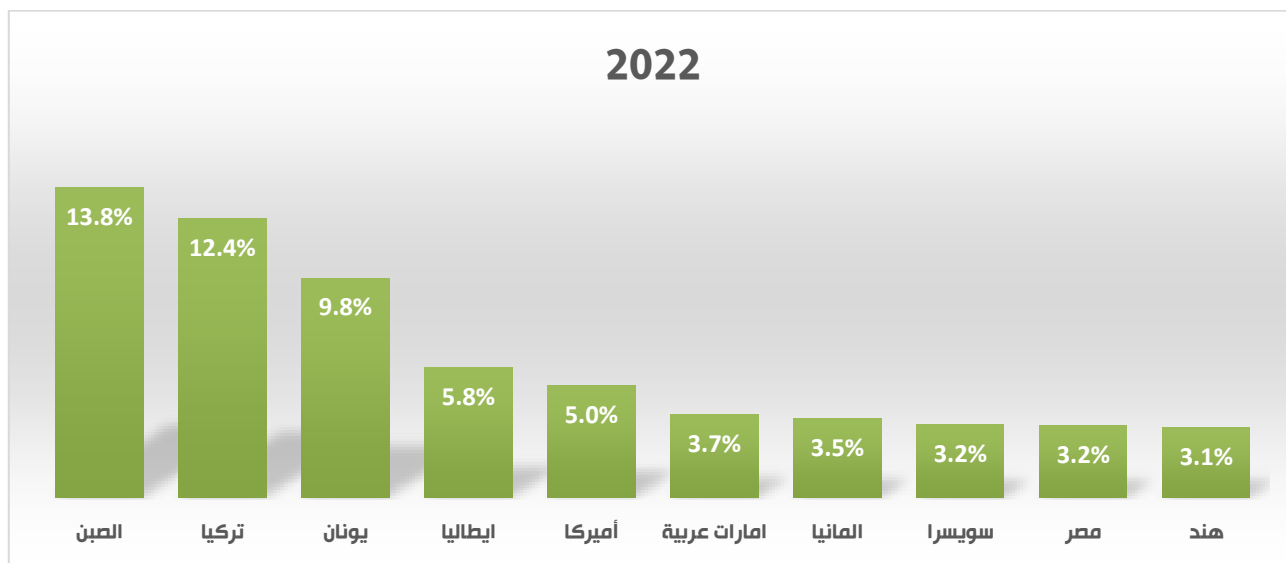
1. حصة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان 2018-2020

القطاعات	2018	2019	2020
الزراعة و الحراجة	2.14%	2.1%	5.3%
الثروة الحيوانية ومنتجاتها؛ صيد السمك	1.30%	1.2%	3.0%
التعدين واستغلال المحاجر	0.44%	0.3%	0.3%
تصنيع المنتجات الغذائية	2.09%	2.1%	3.4%
صناعة المشروبات والتبغ	0.98%	0.9%	1.2%
صناعة المنسوجات والجلود	0.39%	0.4%	0.4%
صناعة الخشب والورق؛ الطباعة	0.62%	0.6%	0.6%
صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك	0.93%	0.9%	1.7%
تصنيع المعادن غير المعدنية	0.65%	0.5%	0.5%
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	1.82%	1.7%	2.8%
الصناعات الأخرى	0.44%	0.4%	0.7%
الكهرباء	1.49%	1.7%	1.2%
إمدادات المياه وإدارة النفايات	1.06%	1.2%	0.9%
البناء	3.77%	2.6%	2.6%
تجارة الجملة والتجزئة	12.49%	11.5%	13.4%
صيانة وإصلاح المركبات	1.24%	1.2%	0.8%
النقل	3.06%	3.3%	3.0%
الفنادق والمطاعم	3.18%	3.1%	1.9%
التكنولوجيا والاتصالات	2.19%	2.0%	2.0%
الخدمات المالية	9.05%	9.7%	8.1%
العقارات	16.30%	17.4%	14.0%
خدمات مهنية	4.42%	4.0%	4.0%
خدمات إدارية	2.90%	2.9%	2.2%
الإدارة العامة	12.12%	12.8%	12.0%
تعليم	7.90%	8.4%	6.3%
الرعاية الصحية والاجتماعية	3.94%	3.9%	1.8%
الخدمات الشخصية والمجتمعية	3.079%	3.2%	6.0%

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي



2. منشأ الواردات العشر الأولى للبنان 2021-2022 (%)



المصدر: الجمارك اللبنانية

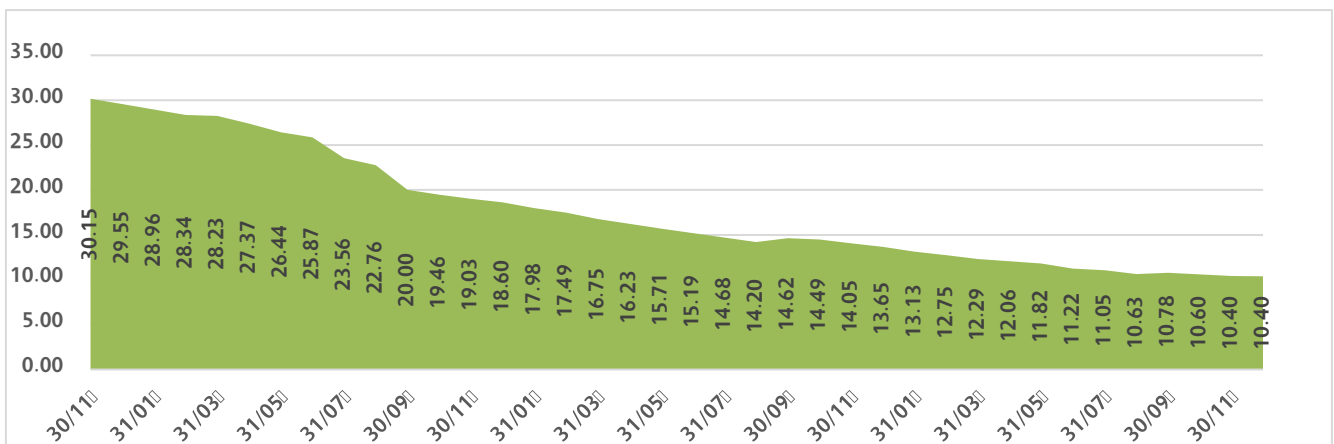


3. ميزانية المصارف المجمّعة (مليار ليرة)

الموجودات	كانون الأول 2021	كانون الأول 2022	التغير السنوي (%)
ودائع لدى مصرف لبنان	164,277	158,984	-3%
قروض للقطاع الخاص المقيم	37,506	27,150	-28%
بالليرة	16,455	13,778	-16%
بالعملات الأجنبية	21,051	13,372	-36%
قروض للقطاع العام	25,215	17,383	-31%
بالليرة	18,554	12,960	-30%
بالعملات الأجنبية	6,661	4,423	-34%
الموجودات الأجنبية	18,253	15,184	-17%
قروض للقطاع المالي غير المقيم	6,919	6,333	-8%
ودائع لدى مصارف مركزية أخرى	1,563	1,213	-22%
الالتزامات			
ودائع القطاع الخاص المقيم	158,178	154,248	-2%
بالليرة	37,099	42,336	14%
بالعملات الأجنبية	121,079	111,912	-8%
ودائع القطاع العام	75,338	7,055	-91%
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	36,996	35,270	-5%
بالليرة	3,072	3,038	-1%
بالعملات الأجنبية	33,924	32,233	-5%
ودائع لمصارف غير مقيمة	7,343	6,501	-11%
حسابات رأس المال	26,811	25,569	-5%
التزامات أخرى	26,085	23,793	-9%
الموجودات = الالتزامات	263,547	254,853	-3%

المصدر: جمعية المصارف

4. احتياطي العملات الأجنبية (مليار دولار)





المركز الإستشاري
للدراستات والتوثيق

المركز الاستشاري للدراستات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
www.dirasat.net